جـــــامعـــــــة 8 مـــــــــاي 1945

قـــــــالـــــــمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود ومؤسسات مالية

تحت عنوان

انعكاسات برامج الإصلاح الاقتصادي على التوازنات النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2014

إعداد الطالب:

رافع نذير

إشراف الأستاذة:

معيزي جزيرة

السنة الجامعية 2016/2015

شكـــر وعرفـــان

قال الله تعالى: " و لقد أتينا لقمان الحكمة أن اشكر الله و من يشكر فإنما يشكر لنفسه و من كفر فان الله غني حميد (12)"

صدق الله العظيم

[آية 12 من سورة لقمان]

الحمد لله كل الحمد الذي بالعقل كرمنا و في طريق العلم وفقنا ، الذي أنار دربنا وهدانا سبحانه جل جلاله

و اقتداء بقوله صلى الله عليه و سلم " و من صنع إليكم معروفا فكافئوه فان لم تجدوا تكافئوه به، فادعوا له حتى ترو أنكم كافأتموه"

نتقدم بأسمى عبارات الشكر إلى أستاذتنا التي أشرفت على هذه الدراسة " معيزي جزيرة" لم تبخل بنصائحها الثمينة وتوجيهاتها التي كانت لنا الزاد المعين للقيام بهذا البحث

كما لا ننسى أن نشكر جميع عمال وعاملات المكتبة

و نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إعداد هذا البحث.

الإهــداء

قال الله تعالى بعد بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾ ﴾

الحمد لله كثيرا ..له الفضل و له الشكر فلا توفيق إلا به .. و لا بركة إلا باسمه و الحمد لله أولا و أخيرا و الصلات و السلام على من لا نبي بعده

يقول رسول الله صلى الله عليه و سلم من لا يشكر الناس لا يشكر الله

من نطق هذا الحديث نتقدم بالشكر الجزيل لجميع أساتذتي وخاصة في الطور الجامعي فلم يقصروا كما كانوا بالنسبة لي منبر نور

إلى من سخرها مثال التضحيات و الصمود إلى من لم يهنأ لها بال و لم يغمض لها جفن حتى أكون قادرا على شق دروب الحياة إليك بأحب الناس إلى قلبي

أمي الغالية

إلى أعظم إنسان رأته عني من حمل همي في صغري وتابع مشوار حياتي لم يزل صامدا إلى أبي العزيز

إلى من حبهم يجري في عروقي و يلهج بذكرهم فؤادي إلى أخوتي

وإلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء

نذيـــــر

كلمة شكر وعرفان
الإهداء
المحتويات
قائمة الجداول
قائمة الأشكال

الموضوع	الصفحة
مقدمـــــــــــــــــــــــــــة عامة 1. تمهيد 2. الإشكالية البحث 3. فرضيات البحث 4. أهمية البحث 5. أهداف البحث 6. الدراسات السابقة 7. منهجية البحث 8. خطة البحث	أ-د
الفصل الأول: الإطار النظري لبرامج الإصلاح الاقتصادي	25-02
تمهيد	02
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لبرامج الإصلاح الاقتصادي	03
المطلب الأول: تعريف وأهداف برامج الإصلاح الاقتصادي	03
المطلب الثاني: مراحل برامج الإصلاح الاقتصادي	07
المطلب الثالث: مضمون برامج الإصلاح الاقتصادي	08
المبحث الثاني: نظريات برامج الإصلاح الاقتصادي	12
المطلب الأول: النظرية التقليدية	12
المطلب الثاني: النظرية الكينزية	14
المطلب الثالث: النظرية النقدية	16
المبحث الثالث: آثار برامج الإصلاح الاقتصادي	19
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية	19
المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية	21
المطلب الثالث: الآثار السياسية والثقافية	23
خاتمة الفصل	25
الفصل الثاني: الاقتصاد الجزائري في مرحلة الإصلاح الاقتصادي	52-27
تمهيد	27
المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات الذاتية	28
المطلب الأول: إعادة الهيكلة العضوية	28
المطلب الثاني: إعادة الهيكلة المالية	30
المطلب الثالث: استقلالية المؤسسات الاقتصادية	32
المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري في ظل برنامج التثبيت الاقتصادي	35
المطلب الأول: اتفاق الاستعداد الائتماني 1989-1991	35
المطلب الثاني: برنامج التثبيت الاقتصادي 1994-1995	38
المطلب الثالث: إجراءات برنامج التثبيت الاقتصادي ونتائجه	40
المبحث الثالث: الاقتصاد الجزائري في ظل برنامج التعديل الهيكلي	42
المطلب الأول: محتوى برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998	43
المطلب الثاني: الإنجازات المحققة في إطار التعديل الهيكلي	44
المطلب الثالث: نتائج تطبيق برامج التعديل الهيكلي	50

خاتمة الفصل	52
الفصل الثالث: أثر برامج الإصلاح الاقتصادي على المتغيرات النقدية	80-54
تمهيد	54
المبحث الأول: أثر برامج الإصلاح الاقتصادي على عرض النقود	55
المطلب الأول: أثر الإصلاحات على الكتلة النقدية	55
المطلب الثاني: أثر الإصلاحات على مقابلات الكتلة النقدية	61
المطلب الثالث: أثر الإصلاحات على هيكل الديون الداخلية	63
المبحث الثاني: أثر الإصلاحات على معدل التضخم وسعر الفائدة	65
المطلب الأول: أثر الإصلاحات على معدل التضخم	65
المطلب الثاني: أثر برامج الإصلاحات على معدل إعادة الخصم	68
المطلب الثالث: أثر برامج الإصلاح الاقتصادي على سعر الفائدة	69
المبحث الثالث: أثر الإصلاحات على المديونية الخارجية وسعر الصرف	73
المطلب الأول: أثر الإصلاحات على المديونية الخارجية	73
المطلب الثاني: أثر الإصلاحات على سعر الصرف في الجزائر	76
المطلب الثالث: أثر الإصلاحات على احتياطي الصرف	78
خاتمة الفصل	81
الخاتمة العامة	82
قائمة المراجع	87

قائمـــــــــــة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-2)	إعادة جدولة الديون	38
(2-2)	الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية والقطاع المالي	44
(3-2)	الإجراءات المتعلقة بسياسة الأسعار	46
(4-2)	الإجراءات المتعلقة بالتحكم في نظام الصرف وتحرير التجارة الخارجية	48
(1-3)	تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 1990-2014	55
(2-3)	هيكل الكتلة النقدية (%) خلال الفترة 1990-2014	59
(3-3)	تطور مقابلات الكتلة النقدية 1990-2014	61
(4-3)	هيكل الديون الداخلية (%) خلال الفترة 1990-2014	63
(5-3)	تطور معدل التضخم، وفق مؤشر الاستهلاك لمدينة الجزائر العاصمة خلال الفترة 1990-2014	65
(6-3)	تطور معدل إعادة الخصم خلال فترة من 1989-يومنا هذا	68
(7-3)	تطور معدل الفائدة ومعدل التضخم خلال الفترة 1990-2001	69
(8-3)	تطور معدل الفائدة على الإقراض والودائع خلال الفترة 1990-2014	70
(9-3)	تطور المديونية الخارجية للجزائر 1990-2014	73
(10-3)	تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1990-2014	76
(11-3)	تطور احتياطات الجزائر من الصرف الأجنبي وتطور سعر النفط خلال الفترة 1990-2014	78

قائمة الأشكال

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-3)	منحنى تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 1990-2014	57
(2-3)	منحنى تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 1990-2014	62
(3-3)	منحنى تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990-2014	67
(4-3)	منحنى تطور ومعدل الفائدة على الإقراض والودائع خلال الفترة 1990-2014	72
(5-3)	تطور الديون الخارجية خلال الفترة 1990-2014	75
(6-3)	منحنى تطور احتياطي الصرف الأجنبي خلال الفترة 1990-2014	79

المـقدمة العامة

1-تمهيد

إن برامج الإصلاح الاقتصادي هي مكون من مجموعة من السياسيات الكلية تهدف لتحقيق تنمية اقتصادية، عن طريق تقليص دور الدولة في الجانب الاقتصادي من خلال عمليات خصخصة القطاع العام بالإضافة إلى إجراءات أخرى كتطبيق سياسة مالية ونقدية انكماشية وتحرير الأسعار وتحرير التجارة الخارجية بما يتمشى متطلبات المنظمة العالمية للتجارة.

تتكون هذه البرامج من برنامجين فأول يتمثل في برنامج التثبيت الاقتصادي وهو برنامج قصير المدى لاستعادة التوازن في ميزان المدفوعات أما برنامج التعديل الهيكلي فيتضمن إجراءات أكثر عمقا تعسى لإعادة هيكلة الاقتصاد على نحو لتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تتضمن برامج الإصلاح الاقتصادي اجراءات للتأثير على الجانب النقدي من خلال الحد من الإصدار النقدي وتحرير سعر الفائدة بهدف تحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة مما يؤدي إلى تمكين الجهاز المصرفي من تحقيق نتائج إيجابية.

كباقي الدول النامية تعرض الاقتصاد الجزائري لأزمة مديونية خارجية حادة دفعت بها لإعادة جدولة ديونها والحصول على التمويل في مقابل أقترح صندوق النقد الدولي برامجا إعادة هيكلة الاقتصاد واستعادة التوازنات الكلية ، حيث تم اتفاق على برامج الاستعداد الائتماني الأول والثاني وتواصلت من خلال برنامج القرض الموسع.

وخلال فترة تنفيذ البرامج شهد الاقتصاد الجزائر التحول من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد السوق ويتجلى ذلك من خلال اعتماد قانون النقد والقرض، الذي أعاد تنظيم الجهاز المصرفي والفصل بين مختلف الدوائر المالية والحقيقية، كما أعاد قانون النقد والقرض تنظيم العمليات المصرفية وما يتمشى مع النظام الاقتصادي الجديد وما يحدث على مستوى الساحة الاقتصادية العالمية من مقررات لجنة السلامة المصرفية، كما أسند للسياسة النقدية دورا في التأثير على العرض النقدي ومعدلات التضخم وتحقيق أسعار فائدة حقيقة موجبة، كما التحضير لإنشاء بورصة الجزائر.

2- الإشكالية البحث

لاريب أن لاسترجاع التوازنات الكلية لا يتم فقط من خلال استرجاع التوازن في الجانب الحقيقي، بل يجب النظر للجانب النقدي لما له من أهمية بالغة في توفير التمويل والمناخ الاقتصادي الملائم لتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، وللوصول إلى تلك الغاية لا بد من تطبيق مجموعة من الإجراءات على مستوى الداخلي والخارجي تتلخص في مجملها في تحرير الاقتصاد وتقليص دور الدولة في الجانب الاقتصادي من جهة، وإجراءات أخرى تتعلق بالجانب النقدي للاقتصاد.

وفي هذا المجال طبقت الجزائر برامج الإصلاح الاقتصادي، حيث تضمن هذه البرامج شقين، الشق الأول تضمن مجموعة من الإجراءات التي مست الجانب الحقيقي، وشقها الثاني ضمن مجموعة أخرى من الإجراءات تسعى للتأثير على التوازنات النقدية.

وضمن هذا المساق تندرج اشكالية بحثنا على النحو التالي:

ما هو أثر برامج الإصلاح الاقتصادي على التوازنات النقدية في الجزائر؟

وحتى تتم الاجابة على هذه الاشكالية ارتأينا الاستعانــة بالأسئلة الفرعية التاليـــــة:

-ما هي الأسس النظرية التي تتبعها برامج الإصلاح الاقتصادي؟

-ما واقع الاقتصاد الوطني في ظل فترة تطبيق الإصلاحات الاقتصادية؟

-هل وضع التوازنات النقدية بعد فترة التطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي راجع إلى النتائج التي تم تحقيقها خلال فترة التطبيق؟

3- فرضيات البحث

تقوم هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

- سياسات الإصلاح الاقتصادي ليست بديلا عن التنمية، وإنما التنمية هي هدفها.

- أدى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي إلى تحقيق التوازنات الكلية.

-فشل برامج الصندوق في رفع معدلات النمو في الجزائر.

4-أهمية البحث

تبرز أهمية هذا الموضوع للدراسة كون برامج الإصلاح الاقتصادي من الأطروحات التي تفرض نفسها للنقاش على الباحثين من خلال محاولة تحديد أسباب آثرها السلبية والايجابية خاصة على الجانب النقدي الذي يمثل العنصر الحيوي في الاقتصاد.

5- أهداف البحث

تهدف دراسة هذا الموضوع إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على دور برامج الإصلاح الاقتصادي في تحقيق التنمية.

- دراسة انعكاسات برامج الإصلاح الاقتصادي على المؤشرات النقدية.

- التعرف على وضع المؤشرات النقدية بعد عقد من تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي.

6- الدراسات السابقة

من بين الدراسات التي مست أحد جوانب الموضوع نذكر ما يلي:

الدراسات العربية:

- عبد المنعم الشحات محمد على، **تقييم سياسات الإصلاح الاقتصادي في تحقيق الأهداف الإنمائية للاقتصاد المصري**، أطروحة دكتوراه، جامعة عين الشمس، 2000.

حيث قام بدراسة تقييم سياسات الإصلاح الاقتصادي في تحقيق الأهداف الإنمائية للاقتصاد المصري، أين خلص إلى أن الأمور الشائكة على المستويين النظري والتطبيقي تلك المتعلقة بأثار سياسات الإصلاح الاقتصادي على عملية التنمية وذلك على الرغم من أن قضية الإصلاح ترتبط ارتباطا وثيقا بدفع عملية التنمية، وأن الكفاءة الاقتصادية أصبحت محورا رئيسيا للإصلاح وتحديا ضخما يواجه التنمية في مصر وأنه آن الأوان لاستغلال طاقات المجتمع أحسن استغلال الأمثل.

الدارسات الوطنية:

- دراسة فطيمة حفيظ، **الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)**، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 2011/2010

حيث قامت بدراسة الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو في دول المغرب العربي، وخلصت إلى أن الاعتماد على حرية السوق في تخصيص الموارد ورفع معدلات النمو غير كاف، وتدخل الدولة ضروري وإن كان محدودا، كما خلصت إلى أن هناك قصور في الدول الثلاث إلى قصور في تلك السياسات في تحقيق أهم الأهداف المرجوة منها.

-حمزة بن حافظ، **دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة، 2011/2010

حيث قام بدراسة دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة حلة الجزائر، أين يخلص إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بات أكثر من أي وقت مضى من أولويات اهتمام السلطات العمومية، وعقبات اقتصادية وإدارية لا تزال تعيق تقدم الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك على السلطات الإسراع في إزالتها.

7- منهجية البحث

اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من المناهج التي تتوافق مع طبيعة الموضوع، حيث يبرز المنهج التاريخي من خلال سرد تطور برامج الإصلاح الاقتصادي ولتطور الاقتصاد الجزائري خلال فترة الإصلاحات، والمنهج الوصفي التحليلي من خلال تبيان ماهية برامج الإصلاح الاقتصادي، ودراسة أثر برامج الإصلاح الاقتصادي على التوازنات النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

8- خطة البحث

قصد دراسة الموضوع قمنا بقسيمه إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري لبرامج الإصلاح الاقتصادي، يتناول الجزء الأول الإطار المفاهيمي لبرامج الإصلاح الاقتصادي، بينما الجزء الثاني فيعرض نظريات برامج الإصلاح الاقتصادي، في حين الجزء الثالث يتناول آثار برامج الإصلاح الاقتصادي.

أما الفصل الثاني فيعرض الاقتصاد الجزائري في مرحلة الإصلاح الاقتصادي في ثلاثة أجزاء يندرج في الجزء الأول الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات الذاتية، أما الجزء الثاني فيتناول الاقتصاد الجزائري في ظل برنامج التثبيت الاقتصادي وفي ختام الفصل تم عرض الاقتصاد الجزائري في ظل برنامج التعديل الهيكلي.

وفي الفصل الثالث تم الحديث عن أثر برامج الإصلاح الاقتصادي على المتغيرات النقدية إذ يحتوي الجزء الأول على أثر برامج الإصلاح الاقتصادي على عرض النقود، أما في الجزء الثاني تم عرض أثر الإصلاحات على معدل التضخم وسعر الفائدة، وفي ختام المذكرة تطرقنا في الجزء الثالث إلى أثر الإصلاحات على المديونية الخارجية وسعر الصرف.

الفصل الأول: الإطار النظري لبرامج الإصلاح الاقتصادي

تمهيد

شهدت الدول النامية خلال نهاية الثمانينات القرن الماضي أزمة اقتصادية حداة بسبب العديد من العوامل الداخلية الخارجية، حيث كشفت الأزمة عن ضعف وهشاشة الهيكل الاقتصادي، فتوجهت معظم الدول النامية إلى المؤسسات المالية الدولية للحصول على التمويل اللازم لتسديد ما عليها من التزامات اتجاه الدول المدينة، فاقترح صندوق النقد الدولي برامج اقتصادية لتصحيح الاختلال الداخلي من جهة وتمكين هذه الدول من استعادة توازناتها الخارجية وتسديد ديونها من جهة أخرى.

فاقترح صندوق النقد الدولي برامج للإصلاح الاقتصادي لاستعادة التوازنات الكلية، تمثلت هذه البرامج في برنامج التثبيت الاقتصادي لاستعادة التوازنات الخارجية من خلال تخفيض سعر الصرف وتخفيض حجم الكتلة النقدية، وبرنامج التعديل الهيكلي لاستعادة التوازنات الداخلية وذلك من خلال عمليات الخصخصة وتحرير الأسعار على سبيل المثال.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لبرامج الإصلاح الاقتصادي

إن الإصلاح الاقتصادي أهمية كبيرة خاصة بعد اختلال الأوضاع الاقتصادية، وعجز البلد على تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي لسبب أو لآخر، من هنا تنبثق أهمية برامج الإصلاح الاقتصادي مما تحتويه من سياسات داخلية وخارجية كآليات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف وأهداف برامج الإصلاح الاقتصادي

إن الإصلاح الاقتصادي من أهم المصطلحات وذلك لشموله على العديد من الإجراءات الواجب اتخذها لتصحيح خلل ما أو لبلوغ أهداف أسمى، لكونه يؤثر على المنهج الاقتصادي.

الفرع الأول: تعريف وأهداف برامج الإصلاح الاقتصادي

أ-التعريف اللغوي:

حيث يعرف الإصلاح الاقتصادي لغويا على أنه: " تعديل مفردات النسق الاقتصادي في الاتجاه المرغوب فيه."[1]

كما جاء في القاموس الاقتصادي الحديث:" أن سياسات التثبيت تشير إلى التغيرات المدروسة في أدوات السياسات الاقتصادية الكلية التي تطبقها حكومة أي دولة استجابة إلى الشروط والظروف الاقتصادية الكلية وذلك من أجل تثبيت الاقتصاد."[2]

ب-التعريف الاصطلاحي:

عرفت على أنها: " الإجراءات المتخذة من قبل مختلف السلطات الاقتصادية بقصد تحسين أداء النشاط الاقتصادي وفق قواعد معيارية مختارة سابقا آلية السوق مثلا ويتراوح المدى الذي يمكن لهذه الإجراءات الذهاب إليه أو تناوله بين الضيق والاتساع تبع لعمق المشكلات والاختلالات القائمة."[3]

كما تعرف أيضا على أنها:" تلك المجموعة من الإجراءات الاقتصادية التي يطالب بها صندوق النقد والبنك الدوليين بهدف إخراج الدول المتعثرة اقتصاديا من أزمتها، ويتطلب تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي إتباع مجموعة من الإجراءات التقشفية بهدف الحد من العجز في الميزانية وميزان المدفوعات كتخفيض سعر العملة وإصلاح النظام الضريبي والعمل على تحرير الاقتصاد من التدخل الحكومي مع ضرورة أن تتوافق هذه الإجراءات مع تمويل خارجي كاف خلال فترة التكيف بهدف استعادة الانتعاش الاقتصادي."[4]

استقراء لما سبق يتضح أن برامج الإصلاح الاقتصادي هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التقشفية مع الحد من تدخل الحكومي في الاقتصاد مع منح تمويل خارجي كافي لاستعادة الانتعاش الاقتصادي.

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح أن برامج الإصلاح الاقتصادي مجموعة من التدابير المتخذة من قبل السلطات الاقتصادية بهدف تحقيق مستوى اقتصادي أعلى وفقا لقواعد السوق، إذ يتراوح مدى

---

[1].شرين محمد فهمي محمد، **أثر تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي على الاستقرار السياسي في مصر(1991-2003)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005، ص 28.

[2].عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصاد القومي(تحليل كلي)**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003، ص 210.

[3].عبد الجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 270.

[4].شرين محمد فهمي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 33-34.

الذهاب إلى هذه الإجراءات بين الضيق والاتساع حسب عمق الاختلالات والمشكلات التي يواجهها الاقتصاد.

جـ-على المستوى المؤسساتي:

وفيما يتعلق بتعريف الإصلاح الاقتصادي وفقا لما تروج له المؤسسات الدولية، حيث قد حدد البنك الدولي في تقرير نشر عن التنمية في دول العالم الثالث سنة 1988 مفهوم الإصلاح الاقتصادي بوصفه "عملية تحتوي على المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية وتشمل عملية الإصلاح القطاع العام والمركزي والحكومي وأيضا المحليات المنافع المملوكة للدولة."[1]

بالإضافة إلى أن برامج الإصلاح الاقتصادي تعرف على أنها:" عملية تكيف طرف بالنسبة للطرف الآخر، وبالتحديد هي تتضمن تكيف الداخل إزاء الخارج."[2]

وبناء على ما سابق يمكن تعريف برامج الإصلاح الاقتصادي على أنها: مجموعة من التدابير والإجراءات تسعى إلى تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، وتتميز بكونها إجراءات تقشفية وتسعى لإعادة هيكلة الاقتصاد وتسييره وفقا لمبادئ الاقتصاد الرأسمالي مع توفير التمويل الخارجي اللازم خلال فترة الإصلاح.

ثانيا: أهداف برامج الإصلاح الاقتصادي

تتلخص أهداف العامة لبرامج الإصلاح الاقتصادي فيما يلي:[3]

- التوزيع السليم للموارد الاقتصادية باستخدام آليات السوق.
- الحد من تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج وجذب الاستثمارات الأجنبية.
- تخفيف عبء المديونية الخارجية والحد من ضغط الديون على الاقتصاد الوطني.
- تحسين أداء القطاع المالي والنقدي.
- حفز الصادرات وتعزيز قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية.
- تشجيع القطاع الخاص وزيادة مشاركته النسبية في الاقتصاد الوطني بهدف زيادة الإنتاج وتوفير فرص جديدة للعمالة.
- تفكيك أواصل بعض المؤسسات القطاع العام وخصخصتها، نظرا لعجز الدولة عن إدارتها بكفاءة لصاح القاعدة العريضة من المجتمع.

الفرع الثاني: أنواع برامج الإصلاح الاقتصادي

تختلف برامج الإصلاح الاقتصادي المعتمدة من قبل الدول النامية باختلاف وجهات النظر التي تعتمدها وبالتالي فهناك نوعان رئيسيان من برامج الإصلاح الاقتصادي:[4]

---

[1].ناصر عبيد الناصر، **سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي"حالة مصر العربية"**، اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2001، ص 49.
[2].شرين محمد فهمي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 37.
[3].ناصر عبيد الناصر، **مرجع سبق ذكره**، ص53.
[4].عبد المجيد قدي، **مرجع سبق ذكره**، ص270.

أولا: السياسات غير الأصولية: وهي تلك السياسات التي تم اعتمدها على الخصوص في دول أمريكا اللاتينية، وتعتمد مقاربات أكثر تدخليه لوجود قوي للدولة.

ثانيا: السياسات الأصولية: وهي تلك السياسات التي يتبنها صندوق النقد الدولي وتجد منطقتها الفكرية في الفكر النيوكلاسيكي. حيث هناك سياسات جانب الطلب الكلي وسياسات جانب العرض الكلي.

أ- سياسات جانب الطلب الكلي:

تنطوي سياسات جانب الطلب الكلي، على كافة الإجراءات والتدابير التي تتبناها دولة معينة، بغرض التأثير في مستوى الطلب الاسمي ومعدل نموه ومستوى الاستيعاب المحلي وتحتوي على كافة الإجراءات والتدابير النقدية والمالية.[1] وتضم:

برنامج التثبيت الاقتصادي

تعمل على علاج المشاكل الاقتصادية قصيرة الأجل، مثل مشكلة التضخم ورصيد الاحتياطات النقدية، وكذلك هروب رأس المال الوطني للخارج، علاوة عل تزايد معدلات عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة العامة. وعادة ما يتم التركيز على سياسات جانب الطلب الكلي لمواجهة تلك المشاكل.[2]

ب- سياسات جانب العرض الكلي:

وتستهدف السياسات الخاصة بجانب العرض الكلي زيادة حجم الناتج المحلي من السلع والخدمات، بما يتوافق مع مستوى محدد للطلب المحلي الإجمالي.[3]

برنامج التعديل الهيكلي

وتعرف برامج التكيف الهيكلي على أنها مجموعة من السياسات التي تطبق في المدى المتوسط والطويل وتهدف إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المحدودة وعلى وجه الخصوص النقد الأجنبي والطاقة ورأس المال ومواصلة النمو الاقتصادي عند مستوى مناسب وتتضمن برامج التعديل الهيكلي سياسات عادة يطلق عليها سياسات جانب العرض.[4]

المطلب الثاني: مراحل برامج الإصلاح الاقتصادي

---

[1].حمزة بن حافظ، **دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، مدرسة الدكتوراه تسيير ومانجمنت، فرع تمويل وتمويل دولي والهيئات المالية الدولية، قسنطينة، 2011/2010، ص9.

[2].سميرة إبراهيم أيوب، **صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي دراسة تحليلية تقييمية**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2006، ص 13.

[3].حمزة بن حافظ، **مرجع سبق ذكره**، ص9 .

[4].محمد المقبلي، **سياسات الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية**، دار الغيداء، الطبعة الأولى، 2012، ص 63.

إن الخطوة الأولى تبدأ من حكومة الدولة معينة في شكل خطاب للنوايا، وينطوي على حزمة سياسات التثبيت والتعديل الهيكلي وأدواتها التي تنوي الحكومة إتباعها خلال فترة تطبيق وسريان برامج الإصلاح الاقتصادي[1]. وعادة تمر برامج الإصلاح الاقتصادي عبر مرحلتين:[2]

- المرحلة الأولى: وتسمى بمرحلة التثبيت النقدي والمالي sabilization ويشرف عليها صندوق النقد الدولي، وهذه المرحلة تتم على المدى القصير أي في الفترة التي تتراوح ما بين 1 سنة إلى 5 سنوات، وتشمل على إجراء تخفيض سعر الصرف وتخفيض النفقات العامة، وتحرير التجارة وإلغاء الحماية عن الصناعة الوطنية.
- المرحلة الثانية: وتسمى بمرحلة التكييف الهيكلي structural adjustment ويشرف عليها البنك الدولي وتتم على المدى الطويل إي في فترة تتراوح من 5 سنوات إلى 10 سنوات وتستهدف هذه المرحلة إجراء تعديلات بهيكل الاقتصاد الوطني لضمان استقراره وكذلك تحقيق التواؤم بين هياكل الاقتصاد الوطني، حتى يتمكن هذا الاقتصاد من زيادة معدلات النمو وتحسين قدرته التنافسية على نحو يمكنه من إقامة علاقة متوازنة مع السوق العالمية، وتشمل هذه المرحلة على العمل على تحفيز الإنتاج الموجه نحو التصدير إلى الخارج، والاتجاه نحو تقليص دور الحكومة واستبدال القطاع الخاص الخصخصة القطاع العام.

المطلب الثالث: مضمون برامج الإصلاح الاقتصادي

إن الهدف الأساسي لبرامج الإصلاح الاقتصادي هو استعادة التوازن في ميزان المدفوعات، ودعم آليات اقتصاد السوق ذلك بتحرير حركة رؤوس الأموال وتحرير التجارة الخارجية، وتقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، سواء كان هذا التدخل مباشرا أو غير مباشرا.

الفرع الأول: سياسة مالية انكماشية

إن صندوق النقد الدولي يعتمد في معالجته لعجز الموازنة العامة للدولة على أسلوب الامتصاص الاستيعاب وفي هذا الصدد يوصي بإتباع سياسة مالية انكماشية تتضمن حزمة من السياسات منها ما يتعلق بخفض الإنفاق العام ومنها ما يتعلق بزيادة الإيرادات العمة بهدف تخفيف عجز الموازنة العامة[3].

أ- خفض الإنفاق العام:

وفي هذا الصدد تتضمن برامج الإصلاح الاقتصادي الإجراءات التالية:[4]

- خفض النفقات الجارية وخاصة الأجور وخفض عدد العاملين بالحكومة و القطاع العام وخفض أو إلغاء الدعم وقصره على سلع محددة وخفض الإنفاق العسكري.
- خفض النفقات الرأسمالية، وخاصة الإنفاق الاستثماري وخفض أو إلغاء الاستثمار للقطاع العام بواسطة التخلص من هذه الوحدات جزئيا أو كليا.

---

[1].عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص 214.
[2].شرين محمد فهمي، **مرجع سبق ذكره**، ص 29.
[3].محمد المقبلي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 65-66.
[4].فطيمة حفيظ، **الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2011/2010،ص86.

ب- زيادة الإيرادات العامة:

أما فيما يتعلق بزيادة الإيرادات العامة فتتم من خلال:[1]

- زيادة أسعار مواد الطاقة، خاصة المستخدم منها في أغراض الاستهلاك العائلي والاقتراب من مستوى الأسعار العالمية لها، بالإضافة إلى زيادة رسوم الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة مثل: خدمات النقل والمواصلات والاتصال، وكذلك الخدمات التعليمية والصحية.
- رفع معدلات بعض الضرائب غير المباشرة-خاصة ما يتعلق منها بالضرائب على السلع الكمالية ومنتجات الصناعات التحويلية والخدمات المحلية-ويأتي في مقدمتها الضريبة العامة على المبيعات.
- تبني برنامج زمني محدد لخصخصة مشروعات القطاع العام غير الرابحة بهدف التخلص من الأعباء المادية الناجمة عنها، وتحقيق إيرادات ضخمة تسهم في تمويل التنمية.

جـ-أسلوب تمويل عجز الموازنة

يتم تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق موارد حقيقية ويتم إصدار أذونات على الخزينة بأسعار فائدة تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب وهي بالطبع تزيد عن الفائدة التجارية، وذلك لتخفيض الاعتماد على القروض الخارجية أو اللجوء إلى التمويل المصرفي بهدف الحد من القروض الخارجية.[2]

الفرع الثاني: السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف

أ- السياسة النقدية

تحتل السياسة النقدية في برامج الصندوق أهمية كبيرة، وفي هذا الصدد يوصي صندوق بإتباع سياسة نقدية انكماشية تهدف إلى التحكم في عرض النقود وخفض الإصدار النقدي تهدف تخفيض حجم الطلب الكلي، وتخفيض معدلات التضخم، ومن أهم السياسات النقدية الانكماشية التي يوصي بها الصندوق في هذا الجانب:[3]

- الحد من الإصدار النقدي.
- وضع حدود سقوف للائتمان المقدم للحكومة والقاع الخاص.
- تحرير أسعار الفائدة المدينة والدائنة.
- إتباع سياسة السوق المفتوحة.

ب- سياسة سعر الصرف

[1].سميرة إبراهيم أيوب، **مرجع سبق ذكره**، ص29.
[2].فطيمة حفيظ، **مرجع سبق ذكره**، ص 86.
[3].محمد المقبلي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 69-70.

إن سياسة أسعار الصرف تلعب دورا رئسيا في تثبيت العجز في موازين المدفوعات، ويرى الصندوق أن العديد من البلدان أن تقوم بتحديد أسعار صرفها بطرق تحكيمية لا تعكس حالة السوق[1]، وسياسة سعر الصرف يقصد بها تخفيض قيمة العملة الخارجية.[2]

ويرجع ذلك إلى تخفيض سعر صرف العملة الوطنية يمنع من زيادة الطلب على النقد الأجنبي نظرا لارتفاع أسعار الواردات وفي ذات الوقت زيادة النقد الأجنبي عن طريق زيادة الصادرات، وكل هذا يؤثر إيجابيا على ميزان المدفوعات وبالأخص الميزان التجاري، ويؤدي إلى استقرار التجارة الخارجية والنقد الأجنبي في الدولة ويجعل الوضع في المدفوعات قابلا للاستمرار وهو يمكنها من الاستغناء عن المساندة التي يقدمها صندوق النقد الدولي في نهاية الفترة تطبيق برنامج التثبيت.[3]

بالإضافة إلى أن الصندوق النقد الدولي يرى أنه من الصواب التدرج في تخفيض قيمة العملة ذلك باستعمال الأسعار السائدة في سوق الموازنة أو استخدام مرونة الطلب على الواردات ومرنة عرض الصادرات أو بربط التعديل بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية.[4]

الفرع الثالث: تحرير التجارة الخارجية وتحرير الأسعار

أ- تحرير التجارة الخارجية

يعد تحرير التجارة الخارجية من أهم المكونات برنامج الإصلاحات الاقتصادية التي يدعمها صندوق النقد والبنك الدوليين. ويرجع ذلك للدور الذي تمثله التجارة الخارجية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال الاستخدام الأمثل لموارد الإنتاجية[5]. ويتم ذلك من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات تتلخص فيما يلي:[6]

- إلغاء القيود الكمية على التجارة أو إحلال بعض هذه اليود برسوم جمركية.
- تخفيض الرسوم الجمركية.
- السماح بتمثيل الوكالات الأجنبية.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية وإلغاء كافة القيود على المدفوعات الخارجية.
- إلغاء المؤسسات الحكومية لتسويق الصادرات.
- إلغاء بعض الضرائب على الصادرات.

ب- تحرير الأسعار

تتضمن سياسات التكيف الهيكلي التي يدعمها البنك الدولي تحرير الأسعار والخدمات بحيث تتحدد أسعارها بناء على تفاعل قوى العرض والطلب، وذلك بهدف الحد من تدخل الدولة في النشاط

---

[1].مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، دار الهومة، الجزائر، 2008،ص 32.

[2].سميرة إبراهيم أيوب، **مرجع سبق ذكره**، ص 89.

[3].صفوت عبد السلام عوض الله، **البنك الدولي ومشكلات التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث**، دار النهضة العربية، 1993، ص 273.

[4].مدني بن شهرة، **مرجع سبق ذكره**، ص 33.

[5].أحمد محمد الصالح جلال، **دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية(1990-2003)**،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية اللوم الاقتصادية والجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005،ص .

[6].محمد المقبلي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 73-74.

الاقتصادي، والتي تؤدي على تشويه الأسعار النسبية نتيجة الدعم الذي تخصصه الدولة في ميزانيتها بهدف تخفيض أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية من اجل تخفيف المعاناة على محدودي الدخل.[1]

الفرع الرابع: برامج الخصخصة

يعرف البنك الدولي الخصخصة* على أنها:" زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تمتلكها." وفي هذا الصدد نجد البنك يعرض في برامجه على التقليص من دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي، ويدعو إلى خصخصة العديد من مؤسسات القطاع العام التي تتسم بانخفاض إنتاجيتها، و بعدم كفائتها في إدارة الموارد الاقتصادية المتاحة لها، وأن العديد من هذه المؤسسات تشكل عبئا ماليا كبيرا على اقتصاديات العديد من الدول النامية. وأسهمت في تفاقم عجز موازنتها العمومية وموازين مدفوعاتها.[2]

إن برامج الإصلاح الاقتصادي تتمثل في العديد من الآليات التي اقترحتها المؤسسات المالية الدولية لتحقيق الاستقرار داخل الاقتصاديات النامية، تتم هذه البرامج عبر مراحل وخلال فترات زمنية محددة، تختلف مدة كل مرحلة حسب عمق الاختلال ومدى نجاح الدولة في تطبيق برامج الإصلاح، وخلال هذه الفترات يتم تطبيق العديد من السياسات الاقتصادية سواء لمعالجة عجز الميزانية العامة أو تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات، وتكون هذه السياسات في معظمها تقشفية بالإضافة إلى تحرير الأسعار والخصخصة، وذلك لتقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتفعيل السوق في ما يخص تحديد الأسعار.

المبحث الثاني: نظريات برامج الإصلاح الاقتصادي

استمد واضعو السياسات برامج الإصلاح الاقتصادي من النظريات التي ساهمت في تطور الفكر الاقتصادي ومكنت الدول المتقدمة من استعادة نموها الاقتصادي بعد أزمات اقتصادية ومالية، حيث استنبطت برامج الإصلاح الاقتصادي من النظرية الكلاسيكية الجديدة ويتجلى ذلك من خلال تقليص تدخل الدولة في الاقتصاد وتفسير العديد من الظواهر كاختلال ميزان المدفوعات والتضخم كظواهر نقدية، بالإضافة إلى الكينزية التي تجلت في أسلوب الامتصاص أو الاستيعاب.

المطلب الأول: النظرية التقليدية

في خضم التراكم التاريخي والمعرفي والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والفلسفية ظهرت المدرسة التقليدية في أواخر القرن 18 وأوائل القرن 19 حيث وضع أصولها الفكرية و قوانينها الاقتصادية، "آدم سميث"، واسهم في تطورها "مالتوس" و"ريكاردو" وغيرهم رواد المدرسة النيوكلاسيكية.[3]

---

[1].عبد المطلب عبد الحميد، **السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2013، ص 238.

[2].محمد المقبلي، **مرجع سبق ذكره**، ص 74.

[3].بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص26 .

قامت النظرية الكلاسيكية على مجموعة من الفرضيات تتلخص فيما يلي:[1]

- ثبات حجم المعاملات، أي أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية، وأن النقود ليس لها تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي، فهي وسيط للمبادة فقط ودورها محايد في الاقتصاد.
- مرونة الأجور والأسعار هبوطا وصعودا.
- الاقتصاد يتوازن عند مستوى التشغيل الكامل.
- وجود علاقة نسبية بين التغير في المستوى العام للأسعار كمتغير تابع والتغير في كمية النقود كمتغير مستقل.
- ثبات سرعة دوران النقود*على الأقل في المدى القصير، لأنها تتحدد بعوامل بطيئة ومستقلة عن كمية النقود.

حيث أنه يبني الفكر الاقتصادي التقليدي على فروض التشغيل الكامل من خلال التفاعل الحر بين العرض والطلب وتصوره بعدم وجود بطالة على مستوى الاقتصاد ككل وبالتالي يرون التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي في الأجل القصير سوف تتلاشى في الأجل الطويل وذلك وفق عوامل الاستقرار الذاتية الكامنة في الجهاز الاقتصادي، والذي يتمثل أهمها في مرونة الأجور والأسعار وسعر الفائدة. إن هذه التقلبات القصيرة الأجل تؤثر في النشاط الاقتصادي الذي يؤثر على مستوى التشغيل الكامل.[2]

ووفقا لوجهة نظر التقليديين يكون عدم الاستقرار الاقتصادي قصير الأجل يعود إلى عوامل خارجية منها:[3]

- تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى إعاقة سير العوامل الاقتصادية المختلفة في طريقها نحو التوازن.
- جمود الأجور والأسعار نتيجة ظهور الاحتكار
- تعاقب الموجات الاقتصادية
- الأسباب الكامنة في بنية النظام الاقتصادي الحر في عدم انسجام وتجانس بين العناصر المختلفة للنظام والتناقض بين الإنتاج والاستهلاك حيث يميل النظام بطبيعته نحو تحقيق فائض في الإنتاج عن الاستهلاك ما يترتب عن ذلك عدم قدرة الاستهلاك على امتصاص الإنتاج

ومنه فالنظرية الكلاسيكية تسعى لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية وإن تعرض الاقتصاد لأزمة أي اختلال العرض والطلب سرعان ما تعود للتوازن وذلك راجع لتفاعل القوى الاقتصادية عن طريق السوق، إلا أن ازمة الكساد العظيم أثبتت قصور النظرية في معالجة الأزمة.

المطلب الثاني: النظرية الكينزية

---

[1].بناني فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي –دراسة نظرية-**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، اقتصاديات النقود والبنوك، جامعة بومرداس، 2009/2008، ص 76.

[2].مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**،دار الحامد، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص 26.

[3].حمزة بن حافظ، **مرجع سبق ذكره**، ص 2.

إن أفكار المدرسة الكلاسيكية أصبحت غير قادرة على إيجاد وسائل جديدة لمعالجة الركود وكانت عاجزة أيضا من تغيير توجهاتها الأساسية في تحديد دور الدولة وترك الاقتصاد يعمل بشكل تلقائي لذلك وجدت أفكار اللورد كينز أرضا خصبة لها.[1]

وترتكز هذه الأفكار على ما يلي:[2]

- أهمية دور العوامل غير النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث ترى هذه المدرسة أن التقلبات في الاستثمار في أوقات الكساد والرواج هي السبب الرئيسي لعدم استقرار الاقتصادي، وفي الوقت نفسه لا تغفل دور السياسة النقدية الخاطئة على الاستقرار الاقتصادي، بعبارة أخرى فإن التقلبات في قرارات الإنفاق القطاع الخاص في مجال الاستثمار تؤدي إلى حدوث تقلبات في الدخل القومي، وهذا الأخير يسبب تقلبات في العرض النقدي وليس العكس كما يعتقد النقديون.
- يؤكد الكينزيون على دور تضخم التكاليف والصدمات الاقتصادية التي تأتي من جانب العرض وتسبب تفاقم مشكلة التضخم.
- يؤكد الكينزيون على أهمية دور الدولة في تسريع عمليات النمو والتقدم، وأن قوى السوق –وحدها-لن تكون فعالة في تحقيق ذلك.

وعندما افترض كينز ثبات الميل الحدي للاستهلاك في الآجل القصيرة فهذا يؤدي إلى تغير النشاط الاقتصادي حيث يحفز السلوك الاستثماري وهذا يعني أن التغيير في مستوى النشاط الاقتصادي إنما يتوقف على التعديل في خطط الاستثمار بفعل العوامل الآتية:

- التفضيل النقدي
- تغيير كمية النقود
- الكفاءة الحدية لرأس المال

ومع زيادة الدخل القومي فإن الميل الحدي للاستهلاك يأخذ في التناقص التدريجي وهذا ما يؤدي إلى زيادة الميل الحدي للادخار فالمدخرات تتزايد عند الرواج ومعدل الكفاءة الحدية لرأس المال تكون في الانحدار، ومن تم يزيد العرض الكلي عن الطلب الكلي وهذا ما يؤدي إلى الزيادة في حجم الإنتاج ومن ثم وجود بطالة شديدة.

ومن هنا يرى الفكر الكينزي يرى أن التقلبات التي تحدث في مستوى النشاط الاقتصادي ترجع إلى مستوى التغير الذي يحدث في كمية النقود وإن السياسة النقدية تؤثر في الطلب الكلي مثلما تؤثر السياسة المالية في هذا الطلب ومن هذا فإن الكنزيين اعتبروا السياسة المالية أداة رئيسية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.[3]

حيث استمدت برامج الإصلاح الاقتصادي أسلوب الامتصاص من النظرية الكينزية، فمن أجل تحقيق توازن الميزان التجاري يجب أن تساوي إنتاج البلد مع قدرة اقتصاده على امتصاص السلع

---

[1].وديع طوروس، **المدخل إلى الاقتصاد النقدي**، المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الأولى، 2011،ص 130.
[2].محمد أحمد الأقدي، **سياسات الاستقرار الاقتصادي بين الطموح النظري وإشكالية التطبيق مع إشارة خاصة الجمهورية اليمنية**، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد الأول، يونيو1996، ص 86.
[3].مدني بن شهرة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 29-30.

والخدمات، أو بعبارة أخرى، أنه يعرف الميزان التجاري بأنه الفرق الموجود بين الإيرادات العامة والنفقات الكلية للمقيمين، أي الفارق بين الدخل الوطني والنفقات الكلية للاقتصاد الكلي.[1]

ويمكن التعبير عن ذلك رياضيا بالعلاقات التالية:[2]

$$Y=C+I+G+X-M$$

ويمكن كتابة المعادلة أعلاه على النحو التالي:

$$Y+M=C+I+G$$

وإذا ما عزلنا عناصر التجارة الخارجية، نحصل على ما يلي:

$$X-M=Y-(C+I+G)$$

وإذا عبرنا عن:

$$(C+I+G)=A$$

نحصل على:

$$X-M=Y-A$$

A: تعبر عن قدرة المجتمع على امتصاص أو استيعاب الإنفاق، وتعبر المعادلة الأخيرة على أن فائضا في الحساب الجاري لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تجاوز الدخل القومي الطاقة الاستيعابية للمجتمع، وبالتالي يكون هناك عجز عندما تتجاوز الطاقة الاستيعابية الدخل القومي.

المطلب الثالث: النظرية النقدية

لقد جاءت مدرسة شيكاغو بزعامة ملتون فريدمان لتعيد الحياة من جديد للنظرية الكمية التقليدية[3] وتقوم على الأفكار الاقتصادية التالية:[4]

- تلعب التطورات النقدية والعوامل النقدية دورا كبيرا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث يجزم النقديون وجود علاقة قوية بين التقلبات في المعروض النقدي والتقلبات في مستوى الدخل الوطني بالإضافة إلى ذلك أن التغيرات في مستوى الطلب الكلي إنما تقود بصورة

[1].فطيمة حفيظ، **مرجع سبق ذكره**، ص 77 .
[2].عبد المجيد قدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 277-278 .
[3].وديع طوروس، **مرجع سبق ذكره**، ص 155.
[4].زرزار العياشي، **الاطار النظري لسياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية بين متطلبات الخصوصية وشروط المؤسسات الدولية**، ملتقى الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، جامعة باتنة، 12و13 ديسمبر 2009، ص ص 5-6.

أساسية إلى تقلبات مستويات العرض النقدي، ومن ثم يصل النقديون إلى نتيجة مفادها أن مشكلة التضخم تفسر بالإفراط في عرض النقود: التضخم ظاهرة نقدية.

- يطالب النقديون بأن يكون دور الدولة في النشاط الاقتصادي محدودا ومناسبا وهو شرط ضروري لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويستتبع هذا بالسماح لقوى السوق في الدفع بعمليات النمو والتقدم في المجتمع من خلال قيام المؤسسات القطاع الخاص بالإنفاق المتزايد على الأبحاث والأفكار التي تقود إلى مزيد من النمو والتطور، وبالتالي مزيد من الاستقرار الاقتصادي.
- إن توفر إطار مستقر لنشاط اقتصادي يتميز بتدخل محدود للدولة، يتم من خلال تصفية كل أشكال الاحتكارات الحكومية أو احتكارات المؤسسات الكبيرة، والنقابات العمالية، لأنها تعوق وتعطل آلية السوق.
- يرى النقديون فريدمان أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يكون ممكنا عندما يتم تثبيت معدل نمو المعروض النقدي عند مستوى مساوي لمعدل النمو الحقيق للناتج الوني، وأن يكون هناك توازن دوري لميزانية الدولة، حيث فائض الميزانية في فترة الرواج الاقتصادي يغطي عجز الميزانية في فترة الكساد الاقتصادي
- كما يرى مفكر وهذه المدرسة أن اختلال ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية تظهر كنتيجة لنمو العرض بمستوى أعلى من معدلات الناتج الحقيقي أو في زيادة معدل نمو عرض النقود عن معدل الطلب عليها، ويظهر الاختلال من زيادة أو نقصان الأرصدة النقدي التي تؤثر على مستوى الاحتياطات النقدية الأجنبية وعليه فإن الزيادة في عرض النقود سوف تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية ومنه تتم الزيادة في النقد الأجنبي، وهمو ما يعكس بالضرورة في زيادة أو تخفيض فائض ميزان المدفوعات.

حيث ينطلق الأسلوب النقدي لميزان المدفوعات لبرامج الإصلاح الاقتصادي من مقاربة مفادها أن هناك علاقة بين اختلال ميزان المدفوعات والفائض في المعروض النقدي. ويسمح النموذج بحساب مبلغ القروض الملائم لهدف محدد من مستوى الاحتياطات الخارجية، وهذا باعتبار ميزان المدفوعات والتضخم ظاهرتان نقديتان.[1]

وتصاغ معادلات النموذج على النحو التالي:[2]

الكتلة النقدية هي دالة للدخل $M=f(Y)$

(1) ومنه فإن أي تغير في عرض النقود في بلد ما يكون متناسبا مع التغير في الدخل بمقدار المعامل K وهو مقلوب معدل دوران النقود.

$$\Delta M0 = K\Delta Y$$

حيث أن:

تغير عرض النقود:$\Delta M0$

مقلوب معدل دوران النقود: K

[1].عبد المجيد قدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 275.
[2].**نفسه**، ص ص 276-277 .

تغير الدخل:ΔY

(2) الطلب على الواردات هو دالة في الدخل ومنه فإن:M=mY

حيث أن:

الواردات: M

الميل الحدي للواردات :m

(3) التغير في عرض النقود يساوي بالتحديد التغير في الاحتياطات الأجنبية للبلدΔR، بالإضافة إلى التغير في الائتمان المحلي من النظام المصرفيΔD.

(4) يساوي التغير في الاحتياطات الأجنبيةΔR، الصادرات X ناقصا الواردات M بالإضافة إلى تدفقات رأس المال الصافية للقطاع غير مصرفي K، ومنه فإن:

$$\Delta R = X - M + k$$

تستلهم برامج الإصلاح الاقتصادي أسسها من النظريات الاقتصادية خاصة النظرية النيوكلاسيكية، لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات والتخفيف من حدة التضخم واسترجاع التوازنات الكلية وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

ولكن يكمن ضعف النظريات في كون هذه الأخيرة لا تصلح للدول النامية لاختلاف طبيعة اقتصاداتها مقارنة باقتصاديات الدول المتقدمة التي تتميز بمرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على مواجهة الصدمات بالرغم من ذلك فإنها تمثل المرجعية الرئيسية لبرامج الإصلاح الاقتصادي.

المبحث الثالث: آثار برامج الإصلاح الاقتصادي

إن سياسات التي تكون برامج الإصلاح الاقتصادي تتميز بأنها سياسات تسعى لتقليص تدخل الدولة في الجانب الاقتصادي وتطبيق نفس السياسات الاقتصادية التي تطبق في الدول المتقدمة، فالتحولات الاقتصادية التي أخذت الدول المدينة لصندوق النقد الدولي كان لها آثار قد تكون إيجابية في حال ما التزام بها، أو قد تكون هذه الآثار سلبية وهذا راجع للدولة المطبقة في حالة عدم الالتزام بها وهذا وفق وجهت نظر الصندوق.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية

يستدعي الوقوف على حقيقة نتائج برامج الإصلاح الاقتصادي، تحديد منهج دقيق لقياسها، ويمكن التمييز بين منهجين أثنين:

1- قياس آثار سياسات التكييف الهيكلي بالفرق بين مستوى التغيرات المستهدفة قبل وبعد تنفيذ تلك السياسات
2- قياس آثار التكيف الهيكلي بمقارنة أداء المتغيرات المستهدفة عند تطبيق السياسات وأدائها بدونها

وعلى أساس ما سبق الإشارة إليه من وجو تناقض في إجراءات سياسات التكيف الهيكلي يذهب البعض إلى أن هذه السياسات تؤدي إلى:

1- خلق ركود اقتصادي

2- تغذية التضخم

وفي دراسة لسوزان شودلر تحت عنوان ما مدى نجاح برامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي في جوان 1996 أن سياسات الإصلاح، المرتبطة باتفاقات مع الصندوق خلال الفترة من منتصف 1988 وحتى منتصف 1991، في ست وثلاثين دولة متوسطة الدخل، أظهرت الدراسة أن الإنجاز الاقتصادي الايجابي كانت أساسا في الحسابات الخارجية، بينما لم تظهر ذات النتيجة على صعيد الأهداف الداخلية من تضخم واستثمار وتنمية، وبشيء من التفصيل، فإن التحسن في أداء الاقتصاد الكلي، الذي انتهت إليه الدراسة، فنجد في أغلب تلك الدول، أثناء في فترة تنفيذ سياسات الإصلاح تحديدا، بحيث لم تحتفظ جميعها بهذا التحسن في الفترة اللاحقة.

بل حتى وأنه على مستوى الديون الخارجية، التي تندرج ضمن القطاع الخارجي الذي ترى الدراسة أن الادخار قد تم فيه، فإن العديد من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء ووسط أوروبا لم تستطع الوفاء بالتزاماتها الخارجية لعدم تدفق رؤوس الأموال بالقدر الكافي، والتي تشكل أحد الأدوات الرئيسية في نجاح سياسات التعديل الهيكلي، وتراجع نمو الصادرات مقارنة بما كان عليه مع بداية سياسات الإصلاح.

أما فيما يتعلق بالأهداف على المستوى الداخلي، فتبدو النتائج أكثر مدعاة للتشاؤم، ففي مقابل انخفاض معدلات التضخم في عدد قليل من البلدان، استمرار معدلات التضخم المرتفعة التي كانت تعاني منها.

وعلى صعيد النمو والاستثمار، وبالرغم من حصول زيادة في النمو ومعدلات الإدخار فإن أيا من تلك البلدان لم يشهد نموا سريعا، بل إن مساهمة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي لم تشهد زيادة إلا في عدد قليل منها.[1]

ويعزز النتائج السابقة ما توصلت إليه الكاتبة الرائدة في أمور التنمية فرنسيس ستيوارت في دراسة أثر سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي على الفقر والمديونية، فتتبين لها أن نسبة مصاريف خدمة الدين ارتفعت بنحو 55.26% من 43.31% إلى 85.39% في الدول التي طبقت برامج الصندوق والبنك المشروطة بتعديلات SPAS، أما الدول التي لم تطبق تلك البرامج فإن نسبة خدمة ديونها على مجمل المصاريف لم تتغير في الحقيقة بل انخفضت بنسبة 92.5%.

كما أشارت ستيوارت في دراستها إلى مشكلة مهمة تعاني منها معظم الدول النامية وهي أن خدمة الدين تأخذ الحصة الأكبر من موازنة الدولة نحو 40% على حساب المصاريف الدولة الأخرى في مجالات كالتنمية، التعليم والصحة، فبدلا من أن يساهم قرض الصندوق أو البنك في زيادة النمو في الدولة المدينة، أصبح يشكل عبئا تسعى الدولة جاهدة للتخلص منها، وسد الدين وخدمته، لجأت إلى الاقتراض من جديد مما أوقعها في حلقة مفرغة تعجز عن الخروج منها في المدى القريب وحتى المتوسط.[2]

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية

[1].Susan Schadler, **How successful are the IMF supported ajustement programmes**, Finannce and devlopment ,volume 33, Number 2, June 1996 , P P 14-45.

[2].برباص الطاهر، **أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد –دراسة حالة الجزائر-**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2009/2008، ص 145.

خلفت برامج الإصلاح الاقتصادي آثارا على الجانب الاجتماعي، وذلك راجع إلى كونها سياسات تقشفية تؤثر على كل طبقات المجتمع، كما إن هناك بعض الآثار السلبية لم تظهر لكون الدول المطبقة لهذه البرامج لم تصل بعد إلى مرحلة الانجاز أو أن آثارها السلبية ستظهر في المستقبل.

كما تباينت الآثار السلبية حسب السياسات المطبقة، وتنقسم هذه السياسات إلى ثلاث مجموعات كما يلي:[1]

❖ المجموعة الأولى سياسة خفض الإنفاق الكلي:

وتهدف إلى خفض الطلب على السلع المستوردة وعلى السلع المنتجة محليا بغرض الحد من التضخم والعجز الخارجي، وتنصب هذه السياسة أساسا على الأجور من خلال تخفيض قيمتها الحقيقية، وكذلك السياسة المالية التي تعمل على تخفيض -إن لم يكن هناك إلغاء-الدعم والإعانات في الموازنة العامة.

❖ المجموعة الثانية:

وتهدف إلى إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية وذلك بتحويلها من القطاعات المنتجة للسلع غير القابلة للتصدير إلى تلك المنتجة للسلع القابلة للتصدير، وذلك من الاستهلاك إلى الاستثمار وتشمل هذه المجموعة كلا من سياسات التشغيل وسياسات التجارة الخارجية إزاء ذلك طالما أن هذه السياسات هي سياسات توسعية، فإنه يفترض أن تؤدي إلى آثار اجتماعية إيجابية.

❖ المجموعة الثالثة:

هي تلك السياسات التي تهدف إلى تحقيق زيادة في الكفاءة والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل من خلال الإصلاحات الهيكلية، كتحرير التجارة، والحد من دور الدولة، وإصلاح هيكل الأسعار، وتهدف في النهاية إلى الدخول في اقتصاد السوق.

أما فيما يتعلق بالآثار الاجتماعية لهذه المجموعة من السياسات فإنها لم تحدد بعد، طالما أغلب البرامج، إن لم يكن جميعها، لم تصل إلى إنجاز هذه المرحلة، وإضافة إلى اختلاف طبيعة الأثر الاجتماعي المترتب على كل مجموعة من المجموعات الثلاث السابقة فإن اختلاف الآخر يتمثل في فترة زمنية التي يظهر خلالها تأثير كل مجموعة.

وتتلخص الآثار الاجتماعية الناجمة بشكل مباشر عن سياسات التعديل الهيكلي في الفقر، سوء توزيع الدخل والبطالة.

- الفقر

[1] .**نفسه**، ص 146.

نتيجة للسياسات الانكماشية التي تتضمنها سياسات التعديل الهيكلي، والمتمثلة في تخفيض القيمة الحقيقة للأجور، وتخفيض وإلغاء الدعم عن بعض السلع والخدمات الحكومية، وفرض زيادة الرسوم على هذه الخدمات، إضافة إلى تخفيض قيمة العملة، بما يستتبع ذلك من ارتفاع أسعار السلع المستوردة أو المشتملة على مدخلات مستوردة، وكذلك فرض الضرائب غير مباشرة، تسهم سياسات التكيف الهيكلي بصورة مباشرة في زيادة الفقر.[1]

- سوء(التفاوت) في توزيع الدخل:

إضافة لما تم ذكره سابقا للأثر السلبي المتمثل في زيادة معدلات الفقر داخل المجتمع برفع الدعم وإلغاء الإعانات، كما تؤدي السياسات الأخرى آثار إيجابية لصالح فئات اجتماعية أخرى ذات المدخرات المرتفعة فبالطبع ستستفيد من عمليات الخصخصة شراء المشاريع الاقتصادية للقطاع العام بالإضافة إلى انخفاض قيمة العملة المحلية لها آثار إيجابية للمدخرين بالعملات الأجنبية بالإضافة لارتفاع أسعار الفائدة فتزيد إيراداتهم الاستثمارية مما يؤدي إلى سوء توزيع الدخل داخل المجتمع.

ويظهر الأثر الايجابي لتخفيض قيمة العملة الوطنية على الفئات العليا، على اعتبار أن هذه الفئات غالبا ما تحتفظ بجزء لا يستهان به من مدخرتها بالعملة الأجنبية. أما في حالة المدخرات بالعملة الوطنية، فإن هذه الفئات ستستفيد بشكل واضح وكبير من خلال الزيادة الشديدة في أسعار الفائدة المحلية. ومن ثم يمكن لهذه الفئات تعويض خسائرها من تخفيض قيمة العملة من خلال الفوائد التي تجنيها على مدخراتها، باعتبار أن هذه الفئة هي من كبار المدخرين.[2]

- البطالة

يمثل الارتفاع في نسبة البطالة، احدا لنتائج المباشرة للأخذ بالسياسات التكيف الهيكلي ويبدوا أن مؤسستي بريتون وودز لا تنفيان مثل هذا الأثر، وإنما تصران على أن هذا الأثر كما هو حال الفقر سيكون في المدى القصير، حيث هذه السياسات ستؤدي إلى تعزيز فرص العمل على المدى الطويل.[3]

المطلب الثالث: الآثار السياسية والثقافية

إن انخفاض الدخول من جهة وزيادة معدلات الضرائب من جهة أخرى بالإضافة إلى تزايد معدلات البطالة تؤدي إلى ظهور ضغوطات اجتماعية كبيرة بالإضافة إلى تحيز السلطة إلى الطبقة الغنية مما يولد مظاهرات شعبية.

وقد شهدت غالبية الدول المطبقة لهذه البرامج اضطرابات ومظاهرات شعبية مثل ما حدث في مصر سنة 1977 ومرورا بسلسلة من الاضطرابات الحادة سنة 1984، و1985 في كل من تونس، المغرب، بوليفيا، جمهورية دومينيكان، هايتي والسودان وصربيا ونيجيريا وفنزويلا عام1988.

أما على المستوى الثقافي تعمل برامج الإصلاح الاقتصادي على نشر وتعميم الخصوصية الحضارية للغرب في النمو والتطور وما يترتب عن ذلك من أنماط حياة وسلوك اجتماعي وقيم ثقافية، وقد

---

[1] .حميدوش علي، **الفقر وآليات محاربته**، ملتقى دولي حول الفقر وطرق محاربته، جامعة الجزائر، يومي 29-30 أكتوبر 2001، ص ص 6-7.

[2] . سعاد مهامهي، **تأثير برامج التعديل الهيكلي على الأسرة الجزائرية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم الديموغرافيا، جامعة باتنة، 2009/2008، ص 18.

[3] .**نفسه**، ص 19.

اعتمدت هذه البرامج ومنفذوها على وسيلة تليين الفكري والترويض الثقافي مع الفئات الرافضة للثقافات الوافدة، وفي بعض الأحيان تعتمد التهميش والإقصاء والتشويه ذلك من أجل تسهيل إعادة الهيكلة التي تستدعيها الخصوصية الحضرية الغربية وتوطيدها

وكانت أهم القنوات ممارسة تأثير ذلك ما يلي:

- الإعلام الذي مهد ورافق البرامج
- السلع والخدمات المستوردة التي أغرقت الأسواق أثناء تطبيق البرامج لما تحمله من قيم وأنماط حياة وما يؤدي إليه من إعادة تشكيل الاستهلاك وربطه بمخرجات الجهاز الإنتاجي في الدول المتقدمة
- وكالات سياحية والنقل والاتصال من دور في زرع النمط الغربي

ولهذا بدء على سبيل المثال البنك يقترح مؤخرا، عمل ما يسمى بالشبكات الأمان الاجتماعي وتأسيس صناديق تعويضات ومساعدات للفئات أكثر تعرضا للآثار السلبية.[1]

أثرت برامج الإصلاح الاقتصادي بطريقة سلبية على كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية على عكس ما كانت تسعى تحقيقه الدول النامية من خلال تطبيق هذه البرامج، فزادت الوضع تأزما مثل زيادة معدلات الفقر والبطالة وارتفاع معدلات التضخم مرورا بانعدام الاستقرار السياسي بسبب عدم رغبة الشعوب في التوجه للمؤسسات المالية الدولية للحصول على التمويل اللازم.

خاتمة الفصل

إن برامج الإصلاح الاقتصادي المقترحة من قبل المؤسسات المالية الدولية للدول التي تعاني من عدم الاستقرار الاقتصادي، تتضمن توليفة من الإجراءات الاقتصادية كسياسة مالية انكماشية وتقليص تدخل الدولة في الجانب الاقتصادي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وإعادة هيكلة الاقتصاد وتسييره وفقا لقواعد الليبرالية، كآلية لاسترجاع التوازنات الكلية، مستمدة سياساتها من النظريات الاقتصادية التي تطبق

[1] . **نفسه**، ص 20.

في الدول المتقدمة لاستعادة الانتعاش الاقتصادي، وتتجسد في الأسلوبي الامتصاص والأسلوب النقدي لميزان المدفوعات وذلك كآلية لتحقيق التوازن الكلي.

وبعد تطبيق هذه البرامج في الدول التي وقعت في أزمة المديونية خلال منتصف ثمانينات القرن الماضي، ظهرت آثارها السلبية أكثر منها الايجابية–تتلخص بعض الآثار الايجابية في إعادة جدولة الديون وتحقيق بعض الأهداف على مستوى الكلي الاقتصاد -على الجانب الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي، وذلك لكونها تقشفية من جهة ولا تتناسب مع الطبيعة الاقتصادية للدول الآخذة بهذه البرامج من جهة أخرى.

حيث اعترفت المؤسسات المالية الدولية بهذه الآثار السلبية ولكنه ترجعها إلى عدم التزام الدول المطبقة للبرامج بالشروط الموضوعة في إطار الاتفاق أوقد تظهر في الفترة القصيرة وسرعان ما تزول– حسب وجهة نظر الصندوق-إلا أن هذه الآثار السلبية مازالت الدول المطبقة تعاني منها.

الفصل الثاني: الاقتصاد الجزائري في مرحلة الإصلاح الاقتصادي

تمهيد

غداة الاستقلال انتهجت الجزائر نظام التخطيط المركزي غداة الاستقلال، وذلك راجع إلى أسباب تاريخية وسياسية، حيث كانت الدولة تقوم بتمويل جميع القطاعات الاقتصادية من خلال عائدات النفط، وكانت استراتيجية التنمية معتمدة على الصناعات المصنعة والنهوض بالقطاع الصناعي، ومع انخفاض عائدات الجزائر من النفط بدأت تظهر بعض النقائص على مستوى الاقتصاد الكلي.

مما دفعها للقيام بإصلاحات حيث كان له أثر كبير على احتياطي الصرف خلال تلك الفترة مما زاد من المديونية الأمر الذي دفع بالسلطات للقيام بالمزيد من الإصلاحات وانتهت بتوجه الجزائر نحو المؤسسات المالية الدولية في ظل ظروف صعبة، فقامت السلطات بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى نظام اقتصاد السوق لاسترجاع التوازنات الاقتصادية الكلية.

المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات الذاتية

بدأت تظهر أول الاختلالات في النظام الاقتصادي المنتهج في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، مما دفع السلطات الاقتصادية للقيام بإصلاحات، حيث كانت المؤسسة الاقتصادية هي محور هذه الإصلاحات نظرا لأهميتها البالغة في تنويع الصادرات وتحصيل موارد مالية لتحقيق النمو الاقتصادي، تجسد الإصلاح الاقتصادي في إعادة الهيكلة العضوية والمالية في بادئ الأمر إلا أن أزمة 1986 زادت الوضع سوء مما تطلب الأمر التوجه إلى منح الاستقلالية للمؤسسات التي تم إعادة هيكلتها لتخفيض العجز في الموازنة العامة.

المطلب الأول: إعادة الهيكلة العضوية

إن أول عملية دخلت ضمن إطار الإصلاحات هي إجراءات إعادة الهيكلة العضوية في بداية الثمانينات[1].

حيث يقصد بإعادة الهيكلة العضوية على أنها:" تغيير الواقع الاقتصادي داخل المؤسسات لكي يتسنى لها أن تولد فائضا يمكنها من تكوين مواردها المالية الخاصة بها، أي تحقق التمويل الذاتي لنشاطها وهو ما يعني الانتهاء من مرحلة الاعتماد على الخزانة العامة في تمويل العجز المالي لهذه الشركات."[2]

وقد تزامنت مع المخطط الخماسي الأول(1980-1984)، مع تغيير نظام اتخاذ القرار الذي كان مركزيا إلى نظام لا مركزي. ولم يقتصر الإصلاح على القطاع الحقيقي فحسب كما عرفت هذه المرحلة إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري فانبثق عنهما مصرفان هما على التوالي: البنك الفلاحي للتنمية الريفية وبنك التنمية المحلي.[3]

حيث قامت السلطات الجزائرية بإعادة هيكلتها العضوية بموجب المرسوم رقم 80-242 الصادر في 04-10-1980 وطبق في بداية 1981[4].

فكانت أسباب إعادة الهيكلة العضوية تتلخص في:[5]

- ضخامة حجم الشركات الوطنية الجزائرية: مما نتج عنه صعوبة التحكم في تسيير هذه المؤسسات. وكذلك تركيز المسؤولية في أيدي فئة من المسؤولين(مركزية اتخاذ القرارات). كذلك غياب سياسة اجتماعية فعالة وظروف ملائمة للعمل بحكم أن عدد كبير من العمال كان تحت إشراف المديرية.
- تعدد مهام الشركة الوطنية: بحث كانت الشركات قبل إعادة الهيكلة العضوية متعددة الوظائف.
- النتائج السيئة المحققة من طرف الشركات الوطنية:(وكانت بسبب التخطيط المركزي) كما إن العدد الكبير من الوحدات التابعة لشركات وطنية واحدة صعب من إمكانية معرفة الوحدات الرابحة (ذات مردودية) من الوحدات الخاسرة.
- ضخامة الاستثمارات وطول فترة انجازه.
- صعوبة انتقال المعلومات بين الوحدات في المؤسسة.
- العمالة الزائدة نتيجة سياسة التوظيف المتبعة من قبل الدولة.

وفي سبيل تحقيق إعادة الهيكلة تم تنصيب اللجنة الوطنية لإعادة الهيكلة بتاريخ 15 نوفمبر 1980، أما النوع الثاني فهي لجان وزارية تم تنصيبها شيئا فشيئا حسب تقدم عملية إعادة الهيكلة تتمثل المهمة الأولى في دراسة شروط العامة لتطبيق التوجيهات المتخذة من طرف الحكومة، ومراقبة أعمال مختلف القطاعات

---

[1] .محمد بوهزة، **بعض آثار الإصلاحات على المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية "حالة بعض المؤسسات"**، ،مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، نوفمبر 2001، ص 70.

[2] .زرنوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2006/2005، ،ص 163.

[3] .بلعزوز بن علي، **مرجع سبق ذكره**، ص 175.

[4] .كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، العدد الثامن، جانفي 2005، ص 5.

[5] .الطيب الداودي وماني عبد الحق، **تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية**، مجلة المفكر، العدد الثالث، ص 135.

الاقتصادية لتقدم في شكل تقارير دورية للحكومة، وتتمثل مهمة اللجنة الثانية في تحليل المسائل العامة بتنظيم الهياكل الخاصة بقطاعها، وتقديم الاقتراحات للجنة الوطنية لتطبيقها على مستوى كل قطاع.[1]

تعتبر السياسة التي طبقت بها إعادة الهيكلة العضوية مغامرة جربت في فترة زمنية قصيرة، حيث أدى هذا العامل إلى تقسيم المؤسسات الوطنية من 150 مؤسسة عام 1980 إلى 450 مؤسسة عام 1982(وهو عدد مفرط فيه). لأنه لو كان حجم الشركات هو العائق الأكبر في ندهور معدلات النمو فكيف نفسر إذن نتائج الشركات العالمية التي يفوت رقم أعمالها الناتج الداخلي الخام لعدة دول بالرغم من حجمها الكبير.

كما أن عملية إعادة الهيكلة العضوية كانت تهدف إلى تحقيق أو القضاء على التخطيط المركزي، لكنها في الحقيقة بقيت تتلقى مخططات الإنتاج مهيكلة ومنظمة من السلطات العليا مما أدى بالمؤسسة إلى التسيير السيئ بتنفيذ الأوامر والتي كانت عواقبها تزيد من التكاليف.

زد على ذلك سياسة التمويل التي اعتمدتها الدولة لتمويل المؤسسات العمومية في هذه الفترة التي تزامن مع الانخفاض الكبير لأسعار النفط كان المعوق الرئيسي مما نتج عنها مديونية كبيرة على الدولة.[2]

المطلب الثاني: إعادة الهيكلة المالية

أما الشكل الثاني، بتمثل في إعادة الهيكلة المالية للمؤسسة، حيث كان تهدف هذه العملية إلى التطهير المالي للمؤسسات أي تصفية الوضعيات المالية السابقة ووضع مجموعة من الإجراءات على المستوى الداخلي للمؤسسة للسماح لها بالرفع من الإنتاجية.[3]

حيث تتلخص أسباب إعادة الهيكلة المالية فيما يلي:[4]

أ- المردودية المالية السلبية

- التحديد المسبق للأسعار من طرف الدولة دون مراعاة أسعار التكلفة الحقيقية للمنتج.
- الضغوطات الضريبية والتي طالما عانت منها المؤسسات والتي زادت من احتياجات الخزينة.
- عدم وفاء المتعاملين بالتزاماتهم تجاه المؤسسة في الآجال المحددة مما ساهم في إحداث خلل في دورة الاستغلال للعملية الإنتاجية الواحدة.

ب- التزايد المستمر لمديونية المؤسسة

كان يتم تمويل مراحل دورة الاستغلال عن طريق القروض، وبما أن المؤسسة لا تحقق عوائد مالية تتناسب مع آجال تسديد تلك القروض تلجأ إلى طلب قروض أخرى لتغطية الديون السابقة وفي الواقع يعتبر هذا المشكل من بين الدواعي الرئيسية لإعادة الهيكلة المالية.

حيث تقوم إعادة الهيكلة المالية على المبادئ التالية:[5]

---

[1] .رشيد واضح، **المؤسسة في التشريع الجزائري**، دار الهومة، الجزائر، 2002، ص 85.
[2] .**نفسه**، ص 140.
[3] . زرنوح ياسمينة، **مرجع سبق ذكره**، ص 165.
[4] . الطيب الداودي وماني عبد الحق، **مرجع سبق ذكره**، ص 138.
[5] .بن عنتر عبد الرحمان، **مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وآفاقها المستقبلية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني، جوان 2002، ص ص 7 8.

أ-استغلال الطاقات البشرية

يعتبر العنصر البشري بالغ الأهمية للمؤسسة لذلك انصب على النظر في توزيع واستغلال هذه الطاقات البشرية على مستوى الوحدات والفروع الإنتاجية عوضا أن تتمركز في مقراتها الرئيسية وتهمش عن اختصاصها ومنصب عملها الفعلي.

ب-كفاءة التسيير

لتحقيق أهداف المؤسسة وبلوغ غايتها المخططة، وذلك برد الاعتبار إلى المعايير والمؤشرات الاقتصادية الكفيلة بتمكين المؤسسة من قياس مدى فعاليتها وكفاءتها.

جـ-اللامركزية في التصرف

وذلك بالنظر في أسلوب اللامركزية المفرطة للموارد المالية سواء الداخلية منها او الخارجية وبعث ميكانيزمات جديدة لتمكين المؤسسة من التصرف في مواردها المتاحة بسهولة وبحكمة، وإلغاء تمركز الإطارات والكفاءات البشرية بالمقرات الرئيسية

د- تفادي سلبيات المرحلة السابقة :

1- تعدد المهام وكثرة الوظائف الملحقة بالمهام الرئيسية للمؤسسة.
2- كبر الحجم من خلال إعادة تقسيم العمل إلى مجموعة الوحدات المشكلة للمؤسسة الواحدة.
3- استيعاب التكنولوجيا وذلك بإرساء هياكل تكوين وتدريب كفيلة بذلك.
4- التوزيع الجغرافي والقطاعي للمشاريع، والاعتماد على الخارطة الاقتصادية للوطن والتنويع في المشاريع الجهوية وتوزيع الكفاءات البشرية عبر أرجاء البلاد

إن إعادة الهيكلة المالية كإجراء مرفق لعملية إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية يعتبر إصلاحا غير ناجح أخفى الحقيقة لفترة من الزمن رغم استهلكه من الأموال 34.7مليار دينار، وإجراءات تطهير حقوقها، فإن المؤسسات العمومية سجلت تراجع إجماليا لخزينتها بين ديسمبر 1982 وسبتمبر 1989 بـ 44.6 مليار دينار جزائري مستثنين منها قطاع الطاقة، وقد كان لأزمة 1986 أثر بالغ بخصوص تراجع الاستيراد مدخلات الانتاج وآثار انخفاض قيمة الدينار بالنسبة للدولار.[1]

لهذا تم التفكير في إصلاح اقتصادي آخر يتماشى مع التغيرات العالمية الجديدة والخروج من الأزمة التي يتخبط فيها الاقتصاد الجزائري بصفة عامة ومحور الاقتصاد ألا وهي المؤسسات العمومية الاقتصادية.

المطلب الثالث: استقلالية المؤسسات الاقتصادية

كان لانهيار المفاجئ لأسعار النفط لسنة 1986، من حوالي 30 دولار إلى أقل من 10 دولارات، تأثيرا على عائدات الجزائر من العملة الصعبة. وعليه تأكدت حقيقة أساسية وهي أنه أصبح من غير المقبول أن تستمر الدولة في تمويل عجز المؤسسات في كل مرة.

[1] .عليواش أمين عبد القادر، **أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص36.

كل هذا أدى إلى ظهور تصور جديد لتسيير المؤسسة العمومية الاقتصادية حيث برزت فكرة الاستقلالية وذلك من خلال المصادقة على قانون رقم 08-01 الصادر سنة 1988، الذي وضع أسس استقلالية المؤسسات العمومية، وفي هذا الإطار تم إعادة هيكلة ما يقارب 400 مؤسسة بمنح الاستقلالية المالية لها.[1]

فالاستقلالية هي منح المؤسسات المزيد من المبادرة في إطار العمل على تجسيد الفعلي للامركزية من خلال إعادة القانون الأساسي للمؤسسة الذي يجعلها تأخذ فردية المبادرة والتسيير من أجل الاستغلال طاقاتها الذاتية، كما تتيح الاستقلالية إمكانية التعاقد بحرية وفق القانون التجاري، لا سيما وأن المؤسسة أخذت شكلا في تعريفها فأصبحت حسب القانون شخصية معنوية (شركات ذات أسهم وشركات ذات مسؤولية محدودة) مسؤولة عن نشاطها تخضع لمبادئ الربحية.[2]

وفي إطار عملية تسيير المؤسسة الاقتصادية في ظل الاستقلالية وافق المجلس الشعبي الوطني على عدة إجراءات فيما يلي:[3]

- تسيير المؤسسة من طرف مجلس يتكون من7 إلى 12 عضو.
- إنشاء 8 صناديق للمساهمة تقوم بتسيير ومراقبة أموال الدولة لدى المؤسسات المستقلة.
- لا مركزية التخطيط عن طريق إعداد خطط سنوية لمؤسسات بالتنسيق مع خطط القطاع والاقتصاد الوطني ككل.
- توزيع العملة الصعبة عن طريق الغرفة التجارية.
- وضع نظام العقود بين المؤسسات.

حيث تعرف صناديق المساهمة على أنها: "شركات لتسيير القيم المنقولة أي هي مؤسسات عمومية اقتصادية تشكل الوساطة التي تمكن الدولة والجماعات المحلية من المساهمة في المؤسسات العمومية وممارسة حقها في الملكية".[4]

أما فيما يتعلق بوظائفها فهي تتلخص فيما يلي:[5]

- ✓ يتولى صندوق المساهمة القيام بالاستثمارات اقتصادية لحساب الدولة عن طريق المساهمة في رأس المال المؤسسة العمومية الاقتصادية.
- ✓ ينجز جميع العمليات المتعلقة بصيانة حافظة القيم المنقولة وتسيرها وينشئ أية مؤسسة اقتصادية.
- ✓ يدرس الصندوق وينفذ كل تدابير من شأنه تشجيع التوسع الاقتصادي والمالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.
- ✓ أما فيما يتعلق بمصادر تمويل صناديق المساهمة فتتلخص في مساهمة الدولة، الاشتراك الأولى في رأسمال المؤسسة العمومية وإصدار قروض سندية مضمونة عن طريق الدولة.

---

[1] .ناصر دادي عدون وآخرون، **مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية-حالة البنوك -**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2004، ص 91.

[2] . الطيب الداودي وماني عبد الحق، **مرجع سبق ذكره**، ص 142.

[3] . ناصر دادي عدون وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 92.

[4] .قانون رقم 88-03 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بصناديق المساهمة.

[5] .عليواش أمين عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص37.

ومن خلال هذا التنظيم الجديد أصبحت المؤسسة الاقتصادية تتمتع بالاستقلالية ويطبق عليها القانون التجاري، وبالتالي فهي تخضع لعملية التصفية في حالة الإفلاس، لكن كل هذه التغيرات خلف آثار منها إيجابية وأخرى سلبية، فالإيجابية تتلخص في:[1]

- التخلي التدريجي للدولة عن التسيير المباشر للمؤسسات العمومية.
- تحرر المؤسسة من عبء الحماية على خد ما.
- وضع الرقابة في المؤسسة العمومية للمحافظة على ممتلكاتها، بفرض تطبيق التدقيق المحاسبي والمالي في المؤسسة، وعلاقته بالجوانب القانونية ومصداقية الحسابات...إلخ.
- تحضير المؤسسة للدخول لاقتصاد السوق(تعمل هذه الأخيرة حسب قواعد التجارة.)

أما الآثار السلبية تتمثل في:[2]

- بقيت المؤسسة تسجل نفس النقائض، مديونية أكثر ونتائج سلبية من سنة إلى أخرى وعجز الخزينة...إلخ، وهذا ما دفع المؤسسات إلى حالة الإفلاس.
- لم يتم تصفية المؤسسات العمومية التي تعاني من العجز المالي إلا في سنة 1993 مع إصدار مرسوم تشريعي 08-1993 الصادر في أفريل 1993.
- بقاء التباعية تجاه الخارج.
- الإطار القضائي الذي يصحب إصلاحات 1988 غير كامل لأنه لم يأت بإصلاحات اجتماعية وأخرى بنكية.

شهدت المؤسسة الاقتصادية خلال الثمانينات عملية إصلاح شاملة، حيث انطلقت بعملية إعادة الهيكلة العضوية والمالية التي مهدت إلى إصلاحات أخرى أكثر تحررا، حيث تم منح الاستقلالية للمؤسسة التي تم إعادة هيكلتها ويتم إدارتها بواسطة صناديق المساهمة، لكن لم تتوقف عملية إصلاح الاقتصاد الجزائري بل تواصلت في شكل برنامجي الثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي.

المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري في ظل برنامج التثبيت الاقتصادي

اتجهت الجزائر مرغمة إلى إعادة جدولة في ظل أوضاع اقتصادية متدهورة، فعلى المستوى الداخلي تميزت بتزايد المستويات العجز في الموازنة العامة وعدم قدرتها على تمويل الاقتصاد، أما على المستوى الخارجي فكان الاقتصاد الجزائري يعاني من أزمة مديونية حادة وعجز في ميزان المدفوعات بالإضافة إلى استنزاف احتياطات الصرف الأجنبي.

المطلب الأول: اتفاق الاستعداد الائتماني 1989-1991

نظرا للظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري، وعجزه عن توفير السيولة اللازمة لدفع أعباء الدين الخارجي، حيث استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من 80% من حصيلة الصادرات، وتطور خدمة الديون من 0.3 مليار دولار إلى 5 ملايير دولار سنة 1989 إلى أكثر من

[1] . ناصر دادي عدون وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 93.
[2] .**نفسه**، ص 94.

9 ملايير دولار سنة 1992 وأكثر من 9.05 مليار دولار سنة 1993، مما تطلب لجوء الجزائر لكل من صندوق النقد الدولي للحصول منهما على قروض ميسرة لسد العجز الخارجي.[1]

الفرع الأول: الاتفاق الأول 1989-1991

ويتضح ذلك من خلال خطاب النوايا الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في شهر مارس 1989 الذي تعهدت فيه حكومة الجزائر على الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق.[2]

حيث أبرمت الجزائر أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989، ووافق صندوق على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وقد استخدم المبلغ كليا كشريحة واحدة في 30 ماي 1989[3].

كما استفادت الجزائر من تسهيل تمويل تعويضي بمبلغ 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، نظرا لانخفاض أسعار البترول سنة 1988، وارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق العالمية.[4]

وذلك مقابل الشروط التالية:[5]

-مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي وتقليص عجز الموازنة العامة.

-العمل على تحرير الأسعار وتطبيق أسعار فائدة موجبة.

-الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار بالإضافة إلى السماح بحرية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية

وفي سبيل تحقيق الأهداف قامت السلطات بالإجراءات التالية: [6]

ففي الجانب القانوني تم لتنفيذ الاتفاق عمدت الجزائر إلى إصدار القانون 89-12، والمتعلق بالأسعار وذلك شهرين فقط بعد التوقيع على الاتفاق. كما تم إصدار قانون 90-10 والمتعلق بالنقد والقرض، لإحداث تحولات في الجهاز المصرفي، أيضا قيام السلطات العمومية بعملية التطهير المالي لمؤسسات القطاع العام، هاته الأخيرة تهدف حسب خبراء الصندوق إلى توفير ميكانيزمات داخلية للمؤسسات للانتقال نحو اقتصاد السوق.

لكن استمرار تدهور الاحتياطي من العملة الصعبة سنة 1990 إلى 25 مليون دولار واستمرار عجز ميزان المدفوعات للسنة نفسها بـ -10 مليون دولار، دفع الجزائر إلى تطبيق أحد البنود الرئيسية في برنامج صندوق النقد الدولي، وهي عملية تخفيض العملة الوطنية. تبعا لذلك عرفت قيمة الدينار خلال 3 أشهر بين نهاية 1990 ومارس 1991، تخفيضا قدره 70% من بينها 52% دون أن تعلن السلطات رسميا، لينتقل سعر الصرف الدولار من 10.476دج إلى 17.8 دج.

الفرع الثاني: الاتفاق الثاني 1991

---

[1] .بطاهر علي، **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، ص 181.
[2] .**نفسه**، ص 181.
[3] .برباص الطاهر، **مرجع سبق ذكره**، ص 154.
[4] .**نفسه**، ص 154.
[5] . لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية- دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسيلسة الصرف الأجنبي-**، مكتبة حسن العصرية، لبنان، الطبعة الأولى، 2010، ص224.
[6] . برباص الطاهر، **مرجع سبق ذكره**، ص 155.

اتجهت الجزائر من جديد إلى صندوق النقد الدولي لإنقاذها من الأزمة والاستعانة بوصفته وهذا بإبرام اتفاق ثاني معه في جوان 1991، حيث تم تحرير رسالة النية في 27 أفريل 1991.[1]

وقعت الجزائر على هذا الاتفاق وذلك لمدة عشرة أشهر ووافق الصندوق على تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة على أربعة أقساط، تم سحب ثلاثة أقساط إلا القسط الرابع لم يتم سحبه لعدم احترام الحكومة لمحتوى الاتفاقية إذ تم توجيه القرض إلى مجالات أخرى غير المدرجة في الاتفاق.[2]

حيث أشترط صندوق النقد الدولي مقابل تقديمه المبالغ ما يلي:[3]

- تحرير التجارة الخارجية والداخلية من خلال العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار
- المراقبة الكمية للقروض وتحرير سعر الفائدة لإعطاء النقود تكلفتها الحقيقية
- القيام بتخفيض سريع للدينار إلى غاية مارس 1991
- توسيع مجال تحرير الأسعار

ولتحقيق كل هذه الأهداف قامت السلطات العمومية بإجراءات التالية:[4]

- ✓ تحرير 40% من الأسعار الداخلة في حساب مؤشر تكلفة الحياة، ولم يبقى بتاريخ التوقيع على الاتفاق سوى 50 سعرا يخضع لنظام السعر ذو الهامش المسقف و22 سعرا مدعما، وعليه أصبحت 85% خضع للنظام الحر
- ✓ ابتداء من 1 أكتوبر 1991، بدأ تقليص دعم مواد المحروقات والكهرباء
- ✓ تطهير المؤسسات العمومية، تحت إشراف صناديق المساهمة.
- ✓ حق حيازة وتصرف المصدرين خارج قطاع المحروقات في إيراداتهم بالعملة الصعبة.
- ✓ كما عملت السلطات المالية على تخفيض قيمة الدينار الجزائري للوصول إلى فارق قيمته 25% بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي
- ✓ العمل على الحد من الكتلة النقدية M2 بجعلها في حدود 41 مليار دج.
- ✓ تعديل المعدلات المطبقة في إعادة التمويل، إذ تم رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 إلى 11.5%، وكذا رفع المعدل المطبق على المكشوف من طرف البنوك إلى 20% بدل 15%، وتحديد سعر تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية بـ 17%.

المطلب الثاني: برنامج التثبيت الاقتصادي 1994-1995

وعكس اتفاق جوان الذي أبرم في سرية تامة فإن الاتفاق الذي أبرم في بداية 1994 والذي انبثق عن برامج الاستقرار الاقتصادي قصير المدى الذي يغطي الفترة من 1 أفريل 1994 إلى 31 مارس 1995.[5]

الفرع الأول: ظروف تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي

---

[1] .**نفسه**، ص 155.
[2] .لحلو موسى بوخاري، **مرجع سبق ذكره**، ص 224.
[3] .**نفسه**، ص 225.
[4] .برباص الطاهر، **مرجع سبق ذكره**، ص 156.
[5] .بطاهر علي، **مرجع سبق ذكره**، ص 183.

حيث تم توقيع برامج التثبيت الاقتصادي في ظل المؤشرات الاقتصادية التالية:[1]

- تواصل انخفاض أسعار البترول، مما جعل القيمة الحقيقية لموارد صادرات المحروقات تنخفض بنسبة 21%.
- ارتفاع معدل خدمة الدين، ونقص حاد في الأصول الخارجية الصافية.
- ارتفاع مستوى أسعار الاستهلاك نهاية مارس 1994 بـ 10.7%، مقارنة بنهاية 1993 صاحبها ارتفاع التضخم النقدي بـ 7.7%.

صرح صندوق بموافقته على اتفاق التثبيت بعد التوقيع على رسالة النية في ماي 1994، مما يؤكد قبوله بمحتوى برنامج التثبيت الوارد فيها بعد أن حدد موافقته ومساندته المالية المقدرة بـ 732.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة لتدعيم البرنامج الحامل لفترة سنة من الإصلاحات إلى جانب منه قرضا آنيا بـ1 مليار دولار لدعم برنامج التعديل الهيكلي الموالي لبرنامج الاستقرار وأدت هذه المبالغ لاستعادة الثقة أمام الدائنين الذين قبلوا الدخول في مفاوضات ثنائية مع السلطات الجزائرية لإعادة جدولة ديونها هذه العملية سمحت بانسياب 5.3 مليار دولار كقروض موجهة لإعادة الوازنات الخارجية.

وتمت عدة اتفاقيات من أجل إعادة جدولة الديون حسب الجدول الزمني الآتي:

الجدول رقم (2-1): إعادة جدولة الديون

السنة	البلدان الدائنة
سبتمبر 1994	هولندا –النمسا-كندا-فرنسا
أكتوبر 1994	بلجيكا-فيلندا-اسبانيا-برتغال
نوفمبر 1994	دانمارك-ألمانيا-سويسرا
ديسمبر 1994	السويد-الولايات المتحدة الأمريكية-اليابان-بريطانيا-النرويج
مارس1995	ايطاليا

المصدر: مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، دار الهومة، الجزائر، 2008،ص119.

ومن ناحية أخرى قدم الصندوق مبلغ 1،250 مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات فترة سدادها 5 سنوات ثلث منها معفاة من دفع خدمتها، كما سمح الاتفاق بتوافد مبالغ أخرى من قبل مؤسسات مالية أخرى كالبنك الدولي، حيث يتضمن برنامج التثبيت أو الاستقرار الوارد في إطار الاتفاق عدد من الإجراءات للاقتصاد الكلي حددها الصندوق في قالب مشروطيته المفروضة إلى جانب دخوله عملية إعادة الجدولة مع الدائنين.[2]

الفرع الثاني: أهداف برنامج التثبيت الاقتصادي

[1] . برباص الطاهر، **مرجع سبق ذكره**، ص 157.
[2] .دحو سهيلة، **الاقتصاد الجزائري في إطار برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي**، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد 11، 2009، ص 47.

تتلخص أهداف برنامج التثبيت الاقتصادي فيما يلي: [1]

-الحد من توسع الكتلة النقدية M2 ، بتخفيض حجمها من 21% سنة 1993 إلى 14% سنة 1995، ومن ثم التحكم في التدفق النقدي عن طريق دفع أسعار الفائدة الاسمية إلى مستويات مرتفعة.

-تحقيق نمو مستقر ومقبول في الناتج الداخلي بنسبة 03% سنة 1994، 06% سنة 1995، مع إحداث مناصب شغل لامتصاص البطالة.

-تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك، مع رفع الفائدة على الادخار، لإحداث منافسة على مستوى تعبئة الادخار للمساهمة في تمويل وتحسين فعالية الاستثمار وبالتالي تحيقي أسعار فائدة حقيقية موجبة.

-جعل معدل تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية عند مستوى 20%، مع تخفيض معدل التضخم إلى أقل من 10%.

-توفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية.

-رفع معدل إعادة الخصم إلى 15%، مع جعل معدل السحب على المكشوف للبنوك على بنك الجزائر يعادل 24%، ورفع احتياطات الصرف بغرض دعم القيمة الخارجية للعملة.

المطلب الثالث: إجراءات برنامج التثبيت الاقتصادي ونتائجه

الفرع الأول: إجراءات تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي

في إطار تحقيق الأهداف المسطرة في برنامج التثبيت الاقتصادي قامت السلطات بالإجراءات التالية:

أولا: السياسة النقدية

لجأت لاستعمال منذ سنة 1994 إلى استعمال أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للحد من التوسع في نمو الكتلة النقدية، ومن ثم العمل على تخفيض معدل التضخم إلى المستوى الذي يسمح باستقرار الأسعار، وهذا ما يفسر رفع معدلات الفائدة خلال هذه الفترة، وإلغاء السقوف على الفوائد المدينة، والسقوف على الفائدة في السوق النقدية، فيما بين البنوك، كما قامت بفرض نسبة 25% كاحتياطي نقدي قانوني على كافة الودائع بالعملة الوطني، وفي نفس الوقت باشرت الخزينة بإصدار سندات بأسعار فائدة بلغت 16.5%.[2]

ثانيا: المالية العامة والميزانية

أما النفقات فتم تقييدها بتقييد ميزانية التجهيز والتسيير المسندة خلال السنة، مع إعادة ترتيب الأولويات الإنفاق بالنسبة لكل قطاع، وتبعا لتقليص عدد المؤسسات العمومية تقلصت النفقات الجارية خصوصا فيما يتعلق بالمرتبات والأجور التي عرفت انخفاضا هاما نظرا للتسريح الواسع للعمال والموظفين العاملين بالمؤسسات العمومية التي تم إغلاقها، وعليه تم امتصاص العجز الميزانية وتحقيق شرط الإنفاق.[3]

---

[1] .إكن لونيس، **السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة(2000-2009)**،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر-03-،2011/2010 ،ص 172.

[2] .بلعزوز بن علي، **مرجع سبق ذكره**، ص 197.

[3] .دحو سهيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 51.

فعملت السلطات على ضبط الموازنة العامة خلال ثلاث سنوات المتتالية، مما تطلب منها اعتماد نظام ضريبي فعال ومرن وشامل. والتحكم بشكل صارم في نفقات الحكومة، والعمل على زيادة الإيرادات العامة.[1]

ثالثا: تحرير التجارة الخارجية

تم تحقيق الانفتاح لنشاط الاستيراد والتصدير أمام القطاع الخاص الذي سجل سرعة ومساهمة واسعة أمام استيراد المنتجات الأجنبية وتصدير المنتجات المحلية بعد أن تم تحرير 10 سلع يخضع استيرادها لمعايير فنية ومهنية، وبذلك عرفت كل من الصادرات والواردات توسعا في دائرة نطاقها مع التحفظ ببعض الاستثناءات، كما أكدت السلطات تدعيم القطاع الخاص بالقرار الصادر في أكتوبر 1994 والمتضمن امتلاك العملة الصعبة من قبل المؤسسات.[2]

رابعا: الديون الخارجية

اتجهت الجزائر إلى نادي باريس بهدف إعادة جدولة ديونها حيث توجهت الحكومة الجزائرية عقب اعتماد خطاب النوايا مع صندوق النقد الدولي في عام 1994 إلى نادي باريس، حيث اجتمعت مع ممثلين عن صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، والممثلين عن بعض البنوك التنمية الجهوية المعنية.[3]

وقد سمحت هذه العملية بإعادة جدولة 16 مليار دولار حيث تم الحصول على إعادة الجدولة الأولى مع نادي باريس في نهاية ماي 1994 في أعقاب اتفاق تحقيق استقرار لمدة سنة مع الصندوق، تم في هذه العملية إعادة جدولة ما قيمته 400.4 مليون دولار على 16 سنة منها 4 سنوات معفاة من الدفع[4]

إذ بدأت المفاوضات الثنائية مع كل دائن على حد ابتداء من جويلية 1994 وانتهت في مارس 1995 وسمحت هذه المفاوضات بإمضاء 17 اتفاق. إذ بلغ مبلغ الديون المجدولة في إطار كل من الاتفاقات 5.3 مليار دولار أمريكي وأخذت ديون كل من فرنسا، إيطاليا، الولايات المتحدة الأمريكي، اسبانيا، اليابان وألمانيا حصة الأسد بمعدل 80% من إجمالي الديون المجدولة، وقد ساعدت إعادة الجدولة على خفض الديون حسب جداول المديونية إلى 55.3% سنة 1995 بدلا من 86% سنة 1993 وخصوصا أن دفع خدمة الديون بمقتضى المبالغ المعادة جدولتها لا يستأنف إلا في شهر ماي 1998، وتعرف الطريقة المعتمدة بالطريقة المختلطة أو المشتركة، وتتمثل في سداد استحقاقين اثنين في السنة أحداهما في 30 ماي والثاني في 30 نوفمبر.[5]

الفرع الثاني: أهم نتائج برنامج التثبيت الاقتصادي

أما أهم النتائج التي تم تحقيقها بعد انتهاء تطبيق هذا البرنامج فقد كانت كما يلي:[6]

- تراجع معدل السيولة الاقتصاد M2/PIB من 49% سنة 1993 إلى 39% سنة 1995

---

[1] .بلعزوز بن علي، **مرجع سبق ذكره**،ص 197.
[2] .دحو سهيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 49.
[3] .بطاهر علي، **مرجع سبق ذكره**، ص 183.
[4] . مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 121.
[5] . دحو سهيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 50.
[6] .لحلو موسى بوخاري، **مرجع سبق ذكره**، ص 226.

- انخفاض معدل التضخم من 29% سنة 1994 إلى 15% سنة 1995.
- انخفاض نسبة خدمات الدين إلى 47.1%، بعدما وصلت إلى 82.3% سنة 1993 نتيجة اتفاقية إعادة الجدولة مع نادي باريس ولندن.
- انخفاض عجز الموازنة العامة إلى 5.7% من الناتج المحلي.
- وصلت نسبة الأسعار المحررة إلى حدود 84% من مجموع السلع.
- انخفاض سعر الصرف الأجنبي من 23.4 دينار للدولار إلى 35.1 دينار للدولار.

أهم مما ميز هذه المرحلة هو صدور قانون النقد والقرض الذي وضع القواعد الأساسية للنظام المصرفي، وتطبيق معدل إعادة الخصم ونسب تدخل البنك المركزي في السوق النقدي. حيث تم تسجيل العديد من النتائج الإيجابية في نهاية تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي، وبالتالي توجهت السلطات مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي لمواصلة عملية الإصلاح الاقتصادي.

المبحث الثالث: الاقتصاد الجزائري في ظل برنامج التعديل الهيكلي

واصلت الجزائر مسيرة الإصلاح الاقتصادي المدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية في شكل برنامج اقتصادي آخر يتمثل في برنامج التعديل الهيكلي وهو برنامج طويل المدى على عكس برنامج التثبيت الاقتصادي، حيث يهدف إلى القضاء على الاختلالات العميقة في التوازنات الكلية.

المطلب الأول: محتوى برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998

وافق الصندوق النقد الدولي على تقديم قرض للجزائر يندرج في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض ليمتد إلى ثلاث سنوات 22 ماي 1995-21 ماي 1998، وقد حدد مبلغ الاتفاق بـ 1169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي 127.9% من حصة الجزائر.

لقد وافق الصندوق على تقديم هذا القرض، وذلك بعد أن أقدمت الحكومة الجزائرية على إرسال خطاب النوايا الذي يتضمن محتوى برنامج التصحيح الهيكلي الذي ينوي تنفيذه خلال السنوات الثلاثة القادمة والهدف من وراء ذلك يكمن في إعادة الاستقرار للاقتصاد الوطني وتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق.[1]

ويتلخص محتوى برنامج التعديل الهيكلي في النقاط التالية:[2]

- ✓ مواصلة تحرير الأسعار وإزالة القيود على التجارة وتحقيق توزيع فعال للموارد.
- ✓ ضبط الإنفاق العام بتقليل النفقات العمومية، وتشديد السياسة النقدية لخفض وتيرة التوسع النقدي ولاحتواء الطلب الكلي وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي.
- ✓ إنشاء الآليات المؤسساتية والسوقية اللازمة لإتمام عملية الانتقال من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق.
- ✓ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وإدخال عملية الخصخصة بعد وضع الإطار القانوني لها لبعث المنافسة وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ التقليل إلى غاية إلغاء الإعانات الممنوحة من قبل الدولة للمؤسسات العمومية برفع الدعم على السلع والخدمات ذات الاستهلاك الواسع

[1] . برباص الطاهر، **مرجع سبق ذكره**، ص 159.
[2] . دحو سهيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 52.

- ✓ مواصلة الإصلاح الضريبي وخفض الرسوم الجمركية واتخاذ الإطار القانوني لفتح المنافسة أمام القطاع البنكي والمالي.
- ✓ ترشيد كيفية الاستفادة من الشبكات الاجتماعية.

تتلخص أهداف برنامج التعديل الهيكلي فيما يلي:[1]

- تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي، وكذا ضبط سلوك ميزان المدفوعات، حيث يتحقق معدل نمو حقيقي متوسط للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بنسبة 5% خلال فترة البرنامج.
- العمل على إرساء نظام الصرف واستقراره، المرفق بإنشاء سوق ما بين البنوك مع إحداث مكاتب للصرف ابتداء من 1996/01/01، والعمل على تحويل الدينار الجزائري من أجل المعاملات الخارجية الجارية.
- يهدف البرنامج إلى التخفيض التدريجي لعجز الميزان الجاري الخارجي، بحث سينخفض العجز من 6.9% من PIB في 1995/1994 إلى 2.2 % من PIB خلال 1998/1997
- التحضير لإنشاء سوق للأوراق المالية (القيم المنقولة)، بإنشاء لجنة تنظيم ومراقبة للبورصة وشركة تسيير سوق القيم، مع إمكانية السماح للمؤسسات الوطنية ذات النتائج الجيدة بالتوسع في رأس مالها بنسبة 20%، ابتداء من 1998.

المطلب الثاني: الإنجازات المحققة في إطار التعديل الهيكلي

لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي فامت السلطات بالعديد من الإجراءات تسعى لإصلاح هيكل الاقتصادي حيث تتلخص في :

أولا: السياسة النقدية

الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية تتلخص في:

الجدول رقم(2-2): الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية والقطاع المالي

الإجراءات	الفترة
-إلغاء معدل المديونية البنكي، وضع سقف لهامش البنك يصل إلى 5%	1994
-إنشاء معامل احتياط إجباري بـ3% على الودائع البنكية، واحتياطات تعويضية حتى 11% سنويا	1994
-مراقبة الحسابات البنكية التجارية العمومية بالتعاون مع البنك العالمي	96-94
-وضع قانون استثمار جديد، يسمح بالمشاركة الأجنبية في البنوك الجزائرية	1994
-الهيكلة المالية وإعادة رسملة البنوك التجارية العمومية آنيا، يحققها بالسيولة عن طريق تحويل الديون	96-94
تنمية السوق النقدية:	1995

[1] . بلعزوز بن علي، **مرجع سبق ذكره**، ص 196.

• وضع نظام مزايدة لديون البنك المركزي • وضع نظام لمزايدة سندات الخزينة • وضع نظام عمليات السوق المفتوح	1995 1996
-فرض معامل كفاية رأس المال بـ 4% للوصول سنة 1999 إلى معامل مكتب التسويات الدولية أي 8%	1995
-تقوية قواعد الحيطة التي من شأنها الحد من تركز الأخطار، وإنشاء خطوط تسيير واضحة لترتيب والتزود بالقروض المبرمة	1995
-إلغاء سقف إلى 5% لهوامش الربح البنكية	1996
-قرار تحويل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط إلى بنك تجاري للقروض العقارية مع بداية 1997	1996
-التحضير للإنشاء سوق مالية : إنشاء لجنة تنظيم ومراقبة سوق البورصة • إنشاء شركة تسيير بورصة القيم • أول إصدار للصكوك عن طريق الشركة • سوناطراك في (12 مليار دج)في فيفري 1998	98-96
-اندماج الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في النظام البنكي، وتلازمه المعايير التالية: • إنشاء نظام لتمويل السكن • وضع مخطط إصلاح بناء على نتائج المراجعة • تحديد وتطبيق معدل لتحويل الودائع المودعة إلى حساب الإدخار	1997
-الدخول بقوة في نظام التأمين- ودائع	1997
-التحضير بمعية البنك العالمي، لبرنامج تحديث نظام الدفع	1998

المصدر: مدني بن شهرة، **مرجع سبق ذكره**، ص 128.

استقراء للجدول السابق يتضح أن السلطات اتخذت العديد من الإجراءات للتحول الاقتصادي ويتجلى ذلك من خلال إنشاء سوق للأوراق المالية وتطبيق مختلف أدوات السياسة النقدية كالاحتياطي الإجباري وعمليات إعادة الخصم من طرف البنك المركزي وتسقيف عملية الائتمان المصرفي. والدخول أنشطة جديدة مصرفية جديدة كعملية التأمين وفرض معامل كفاية رأس المال لحماية المودعين.

ثانيا: تحرير الأسعار

أكبر الخطوات فيما يخص تحرير الأسعار قد اتخذت خلال اتفاق التثبيت إلا أن برنامج التعديل واصل عملية التحرير خصوصا بعد اعتماد قانون المنافسة في جانفي 1995 الذي هدف إلى تأسيس مبدأ التحديد الحر للأسعار المنتجات البترولية والدقيق العادي في أكتوبر 1995 والحليب المجفف والسكر والحبوب في جوان 1995 وطحينة الخبز في جانفي 1996 وفي نهاية مارس ألغي دعم جميع المواد الغذائية كما التزمت الحكومة بإلغاء إعانة الغاز والكهرباء في نهاية 1997.[1]

[1] . دحو سهيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 53.

جدول رقم(2-3): الإجراءات المتعلقة بسياسة الأسعار

الإجراءات	الفترة
-إقامة آلية تسمح بالمتابعة الثلاثية للتكاليف الاقتصادية للمنتجات ذات الأسعار الإدارية بهدف تصحيح الأسعارها دوريا	1995
-إلغاء الدعم للمنتجات الغذائية والطاقوية	نهاية 1995
-إلغاء المراقبة على الهوامش وتحويل المنتجات التالية إلى الأسعار الحرة، السكر، الحبوب(من غير القمح الصلب واللين)، زيت الطعام الأدوات المدرسية والأدوية	منتصف 1994
-إصلاح أسعار الدعم للزراعة	نهاية 1994

المصدر: عبد الجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 295.

انطلاقا من الجدول أعلاه يتضح مواصلة تحرير الأسعار السلع ذات الاستهلاك الواسع والأدوات المدرسية والأدوية بالإضافة إلى إلغاء الدعم للمنتجات وإصلاح أسعار الدعم للزراعة، حيث تم الانطلاق في تحرير الأسعار منذ منتصف 1994 لتتواصل عملية التحرير خلال سنة 1995.

ثالثا: الديون الخارجية

فيما يخص الديون الخارجية تقدمت السلطات وللمرة الثانية أما دائينيها لطلب إعادة الجدولة ثانية بعد انتهاء الاتفاقات الثنائية للاتفاق الأول والتي كان أخرها في مارس 1995 حيث تقدمت أما نادي باريس للمرة الثانية في جويلية 1995 لإعادة جدولة ديونها العمومية وللمرة الأولى أمام نادي لندن للحصول على اتفاق إعادة جدولة ديونها الخاصة التي تحققت في جويلية 1996 وقد تم جدولة في إطار الاتفاقين 7 مليار دولار و3.2 مليار على التوالي بينما كان موضوع إعادة الجدولة ما قيمته 14 مليار دولار من إجمالي القروض المراد جدولتها في إطار الاتفاقيتين. أم التمويلات الاستثنائية الوافدة من مختلف الهيئات المالية فكانت 20 مليار دولار، منها 400 مليون دولار الوافدة من قبل البنك الدولي لتدعيم برنامج التعديل الهيكلي خاصة في مجال الاستثمار الإنتاجي وفقا للاتفاق المبرم في بداية 1996 وتكون تحويلات على أساسه بنحو 300 مليون دولار موجهة كقروض لتصحيح هيكل الإنتاج أمل 100 مليون دولار ستنساب لمكافحة السكن القصديري.[1]

رابعا: التحكم في نظام الصرف وتحرير التجارة الخارجية

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى جعل الاقتصاد الجزائري أكثر انفتاحا سواء بتحرير بعض المواد الأساسية وإلغاء رخص التصدير أو إلغاء بعض الواردات التي كانت ممنوعة من قبل ذلك والاتجاه بالصناعة الجزائرية نحو سياسة التصدير كما أن تخفيض قيمة العملة الوطنية وإنشاء مكاتب للصرف وفتح البنوك

[1] .**نفسه**، ص 55.

للرأسمال الأجنبي كانت أهم سمات برنامج التعديل الهيكلي ويمكن تلخص كل الإجراءات الخاصة بهذا الجانب[1] فيما يلي:

جدول رقم(2-4): الإجراءات المتعلقة بالتحكم في نظام الصرف وتحرير التجارة الخارجية

الإجراءات	السنة
-فيما يخص سياسة سعر الصرف: إقامة سوق صرف بين البنوك مع اعتبار البنوك أعوانا معتمدة	نهاية 1995
توسيع سوق مابين البنوك إلى مساهمين آخرين من غير البنوك التجارية	1996
بالموازاة مع إقامة سوق صرف بين البنوك، يتم منح الاعتماد لمكاتب الصرف بداية 1996	1996
إقرار نظام المادة الثامنة، بمجرد تحقيق قابلية الدينار للتحويل للمعاملات الخارجية الجارية	1997
التحليل المعمق لتنافسية قطاعات السلع القابلة للتبادل في إطار الدراسة حول الحماية الفعلية المنجزة بالتعاون مع البنك الدولي.	1995
متابعة سياسة سعر الصرف مدعومة بسياسات مالية ملائمة لضمان التنافسية الخارجية	98/95
-فيما يخص التجارة الخارجية: إلغاء إلزامية تحديد أجال دنيا للقروض الخارجية المتعاقدة عليها لشراء سلع التجهيز	منتصف 1995
يهدف ضمان تحويل الدينار للمعاملات الخارجية الجارية: أ-يتم السماح بنفقات الصحة والتعليم: في المرحلة الأولى من قبل بنك الجزائر ضمن مبالغ محددة سنويا في المرحلة الثانية من قبل البنوك التجارية ضمن حدود المبالغ المقررة من قبل بنك الجزائر ب-الترخيص بنفقات السياحة في حدود مبالغ سنوية في المرحلة الأولى من قبل بنك الجزائر، وبعد 6أشهر من قبل البنوك ضمن مبالغ المحددة من قبل بنك الجزائر. جـ-النفقات الأخرى(مهمات الأعمال، نقاقات الإشهار، تحويل الأجور...إخ) يتم الترخيص بها من قبل البنوك التجارية ضمن المبالغ المحددة من قبل بنك الجزائر.	منتصف 1995 1996 1997 1996

[1] . مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 130-131.

إلغاء شرط قيام المستوردين لسلع معينة بمراعات المعايير المهنية والفنية(الأدوية، الحليب، القمح، السميد، الدقيق)	منتصف 1995
إعادة هيكلة التعريفة الجمركية تخفيض معدل التعريفة القصوى إلى: 50% ويتم متابعة تخفيض هذا المعدل إلى غاية الوصول إلى المعدل في الدول المجاورة	1995 جانفي 1995

المصدر: عبد الجيد قدي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 294-295.

انطلاقا من الجدول السابق نجد إن السلطات الجزائرية طبقت العديد من الإجراءات لتحقيق أهداف برنامج التعديل الهيكلي فقد تم إقامة سوق صرف وإدخال مساهمين آخرين ومنح الاعتماد لمكاتب الصرف كآلية لزيادة عدد المتعاملين داخل السوق. متابعة سياسة سعر الصرف لضمان التنافسية الخارجية للعملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية.

أما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية فقد تم فتح المجال أكثر أمام الحصول على قروض قصيرة الأجل لاقتناء سلع التجهيزات ومنح عدم تخصيص في عمليات الإستراد كما تم أيضا خفض التعريفة الجمركية إلى 50% ، بالإضافة لضمان تحويلية الدينار لتسوية المدفوعات الدولية.

خامسا: إصلاح المؤسسات العمومية

شرعت السلطات في خصخصة المؤسسات العمومية، وعليه فالأمر 95-22 المؤرخ في 1995/08/26 أدى إلى وضع الخطوات العملية في هذا المسار الاقتصادي الجديد.[1]

وقد تم إقرار أول برنامج لخصخصة مؤسسات القطاع العام بالتعاون مع البنك الدولي لتحويل حوالي 200 من المؤسسات المحلية الصغيرة إلى القطاع الخاص، تم هذا في أفريل 1996 وذلك بعد تنصيب المجلس الوطني للخصخصة المكلف بتوجيه وتوحيد نشاط الهولدينغ الموضوعة تحت رئاسة وإشراف رئيس الحكومة، كما شمل البرنامج التسويق والتوزيع التي سجلت أكبر الخسائر وعددها 23 مؤسسة تم خصخصتها مع نهاية عام 1996 ومنحت الاستقلالية المالية مع انتهاء عملية إعادة الهيكلة المالية فيها، أما شركات البناء العامة فترتب في إطار البرنامج حل 19 مؤسسة وتسريح أكثر من 25% من القوى العملة الأصلية، بينما تم تأجيل خصخصة المؤسسات الكبيرة حتى اعتماد البرنامج الخصخصة الثاني في أواخر 1997 والذي يهدف إلى بيع أكثر من 250 منها على مدى فترة 1998-1999.[2]

المطلب الثالث: نتائج تطبيق برامج التعديل الهيكلي

كباقي عمليات الإصلاح الاقتصادي لا بد من تحديد النتائج المحققة بعد تطبيقها ويمكن وفي هذا الإطار يمكن تسجيل النقاط التالية:[3]

- ارتفاع احتياطي الصرف من 1.1 مليار دولار سنة 1994 إلى 7 مليار دولار سنة 1998(تضاعف بـ 6.36 مرة)

[1] . الطيب الداودي وماني عبد الحق، **مرجع سبق ذكره**، ص 146.
[2] . دحو سهيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 56.
[3] .بلعزوز بن علي، **مرجع سبق ذكره**، ص198.

- ارتفاع المديونية الخارجية من 29.49 مليار دولار سنة 1994 إلى 30.47 مليار دولار سنة 1998، وهذا بسبب الانخفاض المفاجئ في موارد الصادرات، التي بلغت 10 مليار دولار، هذا وقد سجل تحسن ملحوظ في مورد الدولة من العملة الصعبة في سنوات 1996 (13 مليار دولار) و1997 (13.7 مليار دولار.)
- أما نسبة خدمات الدين فقد عرفت ارتفاعا بالقياس إلى سنة 96-1997، فمن 30.9% و 30.3% على التوالي بلغت 48% سنة –رغم إعادة الجدولة حوالي 50% من مجموع الديون الخارجية خلال مدة برنامج الإصلاح الموسع مع نادي باريس ولندن- نتيجة انخفاض موارد الصادرات وارتفاع المديونية الخارجية.
- انخفاض في سعر الصرف الدينار، فمن 36 دج/ دولار سنة 1994، بلغ سعر الصرف 1998 حوالي 58دج/دولار، أي انخفضت بنسبة 61%.
- من النتائج الإيجابية نتيجة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي هو انخفاض معدل التضخم من 29% سنة 1994 إلى 5% سنة 1998، ونتيجة لذلك انخفض معدل إعادة الخصم من 15% سنة 1994 إلى 9.5% سنة 1998.
- ارتفاع في نمو الكتلة النقدية سنة 1998 بنسبة 19.1%، في حين بلغت نسبة النمو 10.5% سنة 1995.
- بعث وتيرة النمو فبعد الركود الكبير الذي عرفته سنة 1994، عاد النمو من جديد، رغم اعتماده على قطاعي المحروقات والزراعة، وهما قطاعان لا يتم التحكم فيهما مما يجعل الاقتصاد معرضا للأزمات في أي لحظة.[1]

إن إجراءات التعديل الهيكلي كانت أكثر عمقا مقارنة بإجراءات برنامج التثبيت الاقتصادي، حيث تمت إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ككل، وتفعيل أدوات السياسة النقدية حيث تم استخدام الاحتياطي الإجباري وزيادة رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية وإتباع قواعد السلامة المصرفية ولعل أهم الإجراءات التي قامت بها السلطات الجزائرية وهو إنشاء سوق للأوراق المالية وإنشاء لجنة تنظيم البورصة وشركة لإدارة القيم المنقولة، أما فيما يتعلق الأخرى فتواصلت عمليات تحرير التجارة الخارجية وتحرير الأسعار.

[1] .لحلو موسى بوخاري، **مرجع سبق ذكره**، ص 232.

خاتمة الفصل

قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات فكان منها ما هو ذاتي وما هو مدعم من قبل المؤسسات المالية الدولية، فالإصلاحات الذاتية لم تكن ناجحة، حيث تسببت هذه الإصلاحات في زيادة معدلات البطالة بسبب تسريح فائض العمال في المؤسسات الوطنية التي أصبحت تعمل وفقا لمبادئ الربحية، وتتعرض للتصفية في حالة الإفلاس. بالإضافة إلى تفاقم عجز الميزانية العامة وزيادة تبعية الاقتصاد الوطني إلى الخارج من جهة، وتنامي المديونية الخارجية من جهة أخرى.

توجهت السلطات الجزائرية مجبرة للمؤسسات المالية الدولية للحصول على التمويل اللازم، وإعادة جدولة ديونها مقابل تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي وبرنامج التعديل الهيكلي، حيث حققت هذه البرامج بعض النتائج الايجابية على المستوى الاقتصاد الكلي

الفصل الثالث:

تمويل المصارف الإسلامية

للقطاع الزراعي في

الواقع العملي

تمهيد:

من خلال ما تم التطرق له في الفصول السابقة توصلنا إلى أن المصارف الإسلامية تلعب دورا مهما في تمويل القطاع الزراعي، و في سياق ذلك سنحاول في هذا الفصل إبراز التطبيق العملي لهذا الدور، أي معرفة ما إذا كانت المصارف الإسلامية تقوم بتمويل القطاع الزراعي وذلك بالاعتماد على التقارير السنوية المستمدة عن بعض المصارف الإسلامية العربية التي اتخذناها كنموذج تطبيقي لدراستنا، حيث قمنا بالتعرف على هذه المصارف وأهدافها، النسب المحققة من التمويل للقطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، مع الإشارة إلى المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية عامة، وعليه قمنا بتقسيم الفصل الثالث إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: التعريف بالبنوك محل الدراسة.

المبحث الثاني: تمويل المصارف الإسلامية محل الدراسة للقطاع الزراعي.

المبحث الثالث: المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية.

المبحث الأول: التعريف بالبنوك محل الدراسة

في هذا المبحث قمنا بالتعريف ببعض المصارف الإسلامية الموجودة في الدول العربية، ونخص بالذكر بنك الراجحي السعودي وبنك فيصل الإسلامي السوداني والبنك الإسلامي الأردني وبنك سوريا الدولي الإسلامي وبيت التمويل الكويتي.

المطلب الأول: نبذة عن بنك الراجحي السعودي الإسلامي

سنحاول في هذا المطلب إعطاء نبذة عن بنك الراجحي السعودي وذلك من خلال تعريفه، نشأته، أهم فروعه، السياسات الشرعية وأخيرا تطبيق القواعد والتعليمات.

الفرع الأول: تعريف مصرف الراجحي السعودي

مصرف الراجحي هو إحدى الشركات المصرفية الكبرى المساهمة إذ يبلغ رأسمالها 16.250.000.000 ريال سعودي ويحكم المصرف في تعاملاته المصرفية والاستثمارية أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، قام بتأسيسها الإخوة صالح وعبد الله وسليمان ومحمد بن عبد العزيز الراجحي.[1]

الفرع الثاني: نشأة وتطور مصرف الراجحي السعودي

يعتبر مصرف الراجحي أحد كبار المصارف الإسلامية في العالم، بدأ نشاطه عام 1957، ويتمتع مصرف الراجحي بخبرة تمتد لأكثر من 50 عاما في مجال الأعمال المصرفية والأنشطة التجارية وثم افتتاح أول فرع للمصرف للرجال في حي الديرة في الرياض عام 1957، بينما افتتح أول فرع للسيدات عام 1979 في حي الشمسي، وقد شهد العام 1978 دمج مختلف المؤسسات التي تحمل اسم شركة الراجحي للصرافة والتجارة، وفي العام 1407هـ الموافق 1987م تحولت إلى شركة مساهمة بموجب المرسوم الملكي رقم 59، وفي تاريخ 1407/11/03هـ أعلنت شركة الراجحي المصرفية للإستثمار كشركة مساهمة سعودية بموجب القرار الوزاري رقم 1393، وفي تاريخ 1409/04/05هـ أصبح مصرف الراجحي إحدى الشركات المصرفية والاستثمارية الكبرى، المساهمة برأس مال سعودي 100% بدأته بـ 750 مليون ريال سعودي، ومن ثم تضاعف رأس المال إلى 1500 مليون ريال سعودي، ومن ثم تمت منحة وتجزئة السهم ليصل إلى 2.250 مليون ريال سعودي، ثم المضاعفة الثانية إلى 4.500 مليون ريال سعودي،و تمت منحة وتجزئة السهم ليصل إلى 6.750 مليون ريال سعودي، ثم المضاعفة

[1] عن الموقع: ar.wikipedia.org.wiki s، تاريخ الاطلاع 2016/04/27.

الثالثة ليصبح رأس المال 13.500 مليون ريال سعودي، وفي عام 2008 تمت زيادة رأس المال ليصبح 15 مليون ريال سعودي وفي عام 2013 زيادة رأس المال ليصبح 16.250 مليون ريال سعودي[1].

وأفاد الرئيس التنفيذي بأن المصرف حقق إجمالي دخل العمليات خلال الربع الأول لعام 2015م بلغ 3.422 مليون ريال، وارتفع صافي أرباح التمويل والاستثمارات إلى 2.463 مليون ريال مقابل 2.426 مليون ريال للفترة المماثلة من العام السابق، بنسبة ارتفاع بلغت 1.5% وبارتفاع قدره 37 مليون ريال، وبالمقارنة مع الربع السابق فقد انخفض صافي إيرادات التمويل والاستثمارات بنسبة 2.2% بانخفاض بلغ 56 مليون ريال. وأفاد الرئيس التنفيذي إلى أن المصرف واصل نموه وذلك من خلال سياسته الاستثمارية والمصرفية الناجحة، حيث بلغ إجمالي حقوق المساهمين 42 مليار ريال في مقابل 40 مليار للفترة المماثلة من العام السابق بنسبة ارتفاع بلغت 5%، كما ارتفع إجمالي الموجودات إلى 320 مليار ريال في مقابل 288 مليار ريال للفترة المماثلة من العام السابق، بنسبة زيادة قدرها 11%، في حين بلغت الأصول التمويلية للمصرف 205 مليار ريال بنسبة زيادة بلغت 6%، كما بلغت أرصدة العملاء 266 مليار ريال في مقابل 239 مليار ريال للفترة المماثلة من العام السابق، بنسبة زيادة بلغت 11%، هذا وقد حقق المصرف معدل عائد على الموجودات بلغ 1.96 وعائدا على حقوق المساهمين بلغ 14.66% وبلغ ربح السهم الواحد 0.93 ريال[2].

ويتوقع أن ترتفع أرباح مصرف الراجحي إلى 2017 مليون ريال + 33% بنهاية الربع الأول 2016.

الفرع الثالث: أهم فروع مصرف الراجحي خارج السوق السعودية

تتمثل فروع مصرف الراجحي فيما يلي:[3]

أولا. ماليزيا: بعد النمو الهائل محليا توسع مصرف الراجحي ودخل السوق الماليزية عام 2006 م، وتعد ماليزيا الخطوة الأولى في توجه المصرف نحو الدخول إلى السوق المصرفي في جنوب شرق آسيا، ولدى مصرف الراجحي حاليا 19 فرع في ماليزيا مع خطط لزيادة عدد هذه الفروع في المستقبل.

ثانيا. الكويت: حصل مصرف الراجحي على الموافقة لافتتاح أول فرع له في الكويت في عام 2010 ليكون أول مصرف سعودي في الكويت.

[1] عن الموقع: www.alrajhibank.com.sa>pages، تاريخ الاطلاع 2016/04/28.

[2] عن الموقع :www.fxnewstiday.ae>stacks>news، تاريخ الاطلاع 2016/04/28.

[3] عن الموقع: www.acgaam.com>marketid>companyia، تاريخ الاطلاع 2016/04/28.

ثالثا. الأردن: بدأ مصرف الراجحي عمله في الأردن في عام 2011 حيث يمتلك الآن 6 فروع أربعة منها في العاصمة الأردنية عمان ومدينتي أربد والزرقاء.

الفرع الرابع.السياسات الشرعية: تلتزم شركة الراجحي المصرفية للاستثمار منذ إنشائها بتطبيق أحكام الشرع ومراعاة مقاصد التشريع في جميع معاملاتها ولتحقيق ذلك أنشأت هيئة شرعية يعتمد تكوينها من قبل الجمعية العمومية، وهي مستقلة عن جميع إدارات الشركة وتخضع جميع تعاملات الشركة لموافقتها ومراقبتها، هذا الالتزام يعتبر أهم معيار الجودة التي تحرص عليه الشركة في منتجاتها وخدماتها المقدمة لعملائها، يلتزم جميع القيادات والعاملين بالشركة بهذه السياسة وفق ما ورد في نظام الشركة[1].

الفرع الخامس. تطبيق القواعد والتعليمات:

تتمثل هذه القواعد والتعليمات فيما يلي: [2]

- ✓ قرارات الهيئة الشرعية ملزمة بجميع أجهزة الشركة وإدارتها.
- ✓ تطبيق قرارات الهيئة الشرعية مسؤولية الإدارات التنفيذية على مختلف مستوياتها.
- ✓ لا يقدم أي منتج أو خدمة إلا بعد إقراره من الهيئة الشرعية.
- ✓ لا يجوز الإقدام على إجراء مخالفة لأي قرار من قرارات الهيئة الشرعية مطلقا.
- ✓ تقوم الهيئة بمراقبة أعمال الشركة من الناحية الشرعية ومتابعة تنفيذ قراراتها، ويباشر ذلك جهاز إدارة الرقابة الشرعية المرتبطة بالهيئة.
- ✓ تعمل الهيئة على تطوير الصيغ والعقود بما يتفق مع قواعد الشريعة ويحقق مقاصدها.
- ✓ العناية باختيار العاملين في الشركة لاسيما القيادات ممن يملكون الرغبة في توجيه الشركة والاستعداد لتنفيذ سياساتها، والاهتمام بتدريب مندوبي الشركة في مجال المصرفية الإسلامية.

المطلب الثاني: نبذة عن بنك فيصل الإسلامي السوداني

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على بنك فيصل الإسلامي السوداني.

الفرع الأول: تعريف بنك فيصل الإسلامي السوداني

مصرف إسلامي الوجهة، سوداني السمات، هو عبارة عن شركة مساهمة عامة أنشأت في عام 1977م إلى الآن، يقع مقره بالخرطوم شارع علي عبد اللطيف، هذا البنك يقوم بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات المالية

[1] عن الموقع:<http://ar.wikipedia.org>wiki ، تاريخ الاطلاع 2016/04/28.

[2] مرجع نفسه.

والتجارية والاستثمارية والحرفية، والمساهمة في المشروعات التنموية الاقتصادية والاجتماعية وتنشيط التعامل في مجال التجارة الخارجية، وذلك على هذي الشريعة الإسلامية[1].

الفرع الثاني: نشأة وتطور بنك فيصل الإسلامي السوداني

بدأت فكرة إنشاء بنك إسلامي بالسودان وبرزت لأول مرة بجامعة أم درمان الإسلامية عام 1966 إلى أن الفكرة لم تجد طريقها للتنفيذ وفي فبراير 1976م، أفلحت جهود الأمير محمد الفيصل ونفر كبير من السودانيين في الحصول على موافقة الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري، على قيام بنك إسلامي بالسودان وقد تم بالفعل إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الأمر المؤقت رقم 9 لسنة 1977م بتاريخ 1977/04/04م، الذي تمت إجازته من السلطة التشريعية، وفي مايو 1977 م اجتمع ستة وثمانون من المؤسسين السودانيين و السعوديين وبعض مواطني الدول الإسلامية الأخرى ووافقوا على فكرة التأسيس، و اكتتبوا فيما بينهم نصف رأس المال المصادق به آنذاك والبالغ ستة مليون جنيه سوداني، وفي 18 أغسطس 1977 م تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات لعام 1925م، هذا وقد باشر البنك أعماله فعليا اعتبارا من مايو 1978م.

وقد حددت قانون إنشاء البنك على أن يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية على تدعيم تنمية المجتمع وذلك بالقيام بجميع الأعمال المصرفية، التجارة، وأعمال الاستثمار، كما يجوز له لتحقيق أغراضه، إنشاء شركة تأمين تعاوني أي شركات أخرى،[2] يجوز له كذلك وفق القانون الخاص المذكور المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل السودان وخارجه.

وأفاد الرئيس التنفيذي بارتفاع رأس مال البنك المدفوع في العام 2014م إلى 435 مليون جنيه مقابل 350 مليون في العام 2013م، وبلغ ما في الدخل قبل الزكاة والضرائب 285.761.623.71 جنيه في العام 2014م مقابل 269.333.4600 جنيه في العام 2013، وسنوضح من خلال الجدول التالي تطورات البنك من 2009 إلى 2015.

[1] عن الموقع: http//sites.google.com>site>banks، تاريخ الاطلاع 2016/05/01.

[2] مرجع نفسه.

الجدول رقم (1): يوضح البيانات الأساسية للبنك من 2009-2015.

	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009
عدد الفروع	35	34	32	31	31	31	29
عدد الصرافات الآلية	143	136	118	112	91	80	72
عدد العاملين	1.288	1.238	1.063	942	907	886	805
نسبة توزيع الأرباح للمساهمين	%39.5	%38.7	%46.1	%67	%73	%55.1	%45.5
نسبة التوزيع لأصحاب الودائع	%12.0	%12.0	%12.0	%11.5	%10	%10	%10
معدل نمو الموجدات	%43.0	%24.0	%25.7	%46.2	%25	%40.1	%57
معدل نمو الودائع	%46.0	%28.0	%22.3	%48.6	%24	%40	%60.6
معدل نمو الدخل	%21.0	%28.0	%37	%28	%40	%48.6	%57
معدل العائد على الموجدات	%3.0	%3.0	%3.2	%4	%4	%3.1	%3
معدل العائد على رأس المال	%44.0	%52.4	%64	%66.7	%73	%75.1	%64.4
معدل العائد على حقوق الملكية	%35.0	%35.0	%38	%33	%39.1	%42.8	%41
معل التكلفة التشغيلية	%32.0	%32.0	%23.7	%21.9	%24.7	%22.8	%22.6

المصدر: عن الموقع: www.cbos.gov.sd<node، تاريخ الزيارة 2016/04/30.

الفرع الثالث: أهداف البنك وأغراضه:

حدد البند الرابع من بنود عقد التأسيس أهداف البنك وأغراضه في الأتي: [1]

- ✓ القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الاستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنيع، والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزراعية والتجارية والاجتماعية، في أي إقليم أو منطقة بجمهورية السودان أو خارجها.
- ✓ قبول الودائع بمختلف أنواعها.
- ✓ سحب واستخراج وقبول وتطهير وتنفيذ وإصدار الكمبيالات والشيكات سواء كانت تدفع في جمهورية السودان أو في الخارج.
- ✓ غطاء القروض الحسنة وفقا للقواعد التي يقررها البنك.

[1] عن الموقع: www.fibsuda.com، تاريخ الاطلاع 2016/05/01.

- ✓ لا تجارة بالمعادن النفيسة وتوفيرها وتوفير خزائن لحفظ الممتلكات الثمينة.
- ✓ القيام بتمويل المشروعات والأنشطة المختلفة التي يقوم بها أفراد وأشخاص اعتباريين.
- ✓ تقديم الاستشمارات المصرفية والمالية والتجارية والاقتصادية للعملاء وغيرهم وتقديم المشورة للهيئات والأفراد والحكومات فيما يخص بمواضيع الاقتصاد الإسلامي وخاصة البنوك الإسلامية.
- ✓ إنشاء مؤسسات أو أنشطة عقارية أو صناعية أو تجارية أو شركات معاونة له في تحقيق أغراضه كشركات تأمين تعاوني أو عقارات وخلافها.
- ✓ امتلاك واستئجار العقارات والمنقولات وله أن يبيعها أو يحسنها أو يتصرف فيها بأي وسيلة أخرى له، على وجه العموم حق استثمار أمواله بأي طريقة يراها مناسبة.

المطلب الثالث: نبذة عن البنك الإسلامي الأردني

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى مفهوم ونشأة وتطور وأهداف البنك الإسلامي الأردني.

الفرع الأول: تعريف البنك الإسلامي الأردني:

هو عبارة عن شركة مساهمة عامة محدودة تأسيس سنة 1978 لممارسة الأعمال التمويلية والمصرفية والاستثمارية، طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية بموجب القانون الخاص بالبنك الإسلامي الأردني رقم 13، وقد بدأ نشاطه برأسمال مقداره أربعة ملايين دينار.[1]

الفرع الثاني: نشأة وتطور البنك الإسلامي الأردني:

يعتبر البنك الإسلامي الأردني أول بنك إسلامي يؤسس في الأردن، وذلك سنة 1978 على يد الدكتور سامي حسن حمود رحمه الله والبنك يمارس أعماله طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية، بموجب القانون الخاص بالبنك الإسلامي الأردني رقم 13 لسنة 1978، وثم إلغاء القانون المذكور بالفصل الخاص بالبنوك الإسلامية ضمن قانون البنوك رقم 28 لسنة 2000م، وأصبح ساري المفعول اعتبارا من تاريخ 2000/08/02م.

باشر الفرع الأول للبنك عمله في 1979/09/22م برأسمال مدفوع لم يتجاوز المليوني دينار من رأس ماله المصرح، ويبلغ رأس مال البنك 150 مليون دينار أردني.

كما قام البنك بتغيير شعاره وإطلاق هويته المؤسسية الجديدة في إطار انضمامه لباقي البنوك التابعة لمجموعة البركة المصرفية في رفع هذا الشعار، وذلك في الأول من شهر تموز لعام 2010م ويقدم البنك خدماته المصرفية والاستثمارية والتمويلية من خلال فروعه البالغة 91 فرعا.

[1] عن الموقع: www.jordanislamicbank.com، تاريخ الاطلاع 2016/04/29.

ويذكر أن العام 2015 شهد قفزة نوعية في عمل البنك، حيث شهد نموا في موجداته خلال العام بما يقارب 89 مليون دولار، ولتبلغ ما يقارب 651 مليون دولار وفي ودائع العملاء بما يقارب 82 مليون دولار لتصل إلى مايزيد على 520 مليون دولار، وحقق نمو في التمويلات المباشرة بما يقارب 64 مليون دولار ليصل حجم صافي التمويل إلى ما يزيد على 311 مليون دولار لهذا العام أرباحا بعد الضرائب قرابة إلى 5.2 مليون دولار لهذا العام.

كما عمل البنك على تحقيق أهدافه التي رسمها من خلال خطة العمل الإستراتيجية الطموحة على مدار خمس سنوات 2012-2016،[1] والتي تهدف إلى مضاعفة حجم البنك حيث حقق البنك نمو وصل إلى أكثر من 100% منذ انطلاق الخطة، وارتفعت الأرباح التصفوية للبنك الإسلامي الأردني خلال العام 2015 بعد الضريبة لتصل إلى حوالي 25 مليون دينار، مقابل حوالي 22.7 مليون دينار للنصف الأول من العام 2014 وبنسبة نمو بلغت حوالي 10.2%.

الفرع الثالث: أهداف البنك الإسلامي في قانون البنوك

تتمثل أهدافه فيما يلي: [2]

- ✓ تقديم الخدمات المصرفية وممارسة أعمال التمويل والاستثمار القائمة على غير أساس الفائدة أخذا أو عطاء في جميع الصور والأحوال.
- ✓ تطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب المصرفي القائم على غير أساس الفائدة.
- ✓ تقديم الخدمات الهادفة لإحياء صور التكافل الاجتماعي المنظم على أساس المنفعة الشرعية.

[1] عن الموقع: www.alquds.com>articles، تاريخ الاطلاع 2016/05/01.

[2] عن الموقع: www.yellowpages.com.jo>business، تاريخ الاطلاع 2016/05/01.

المطلب الرابع: نبذة عن بنك سوريا الدولي الإسلامي

سنتناول في هذا المطلب نبذة عن بنك سوريا الدولي الإسلامي وذلك من خلال تعريفه، نشأته، وأهدافه.

الفرع الأول: تعريف بنك سوريا الدولي الإسلامي

تأسس بنك سوريا على شكل شركة مساهمة سورية برأسمال قدره خمسة مليارات ليرة سورية، بموجب قرار الترخيص الصادر عن رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية رقم 67 بتاريخ 07/09/2006، ليكون أول مصرف سوري يمارس أعماله المصرفية وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 الذي فتح الباب أمام إنشاء وتأسيس بنوك إسلامية في سورية[1].

الفرع الثاني: نشأة بنك سوريا الدولي الإسلامي

لقد جاءت ولادة فكرة تأسيس البنك لدى نخبة من المستثمرين القطريين، يتصدرهم بنك قطر الدولي الإسلامي ومجموعة من الشركات والمؤسسات الإسلامية والأفراد، نتيجة إدراكهم وقناعتهم بجدوى الاستثمار في سوريا باعتبارها بيئة استثمارية محفزة، ومكان إستراتيجي أمن للاستثمار العربي.

وقد تشكلت في حينه لجنة مؤسسين من دولة قطر برئاسة الشيخ الدكتور خالد بن ثاني آل ثاني رئيس مجلس إدارة بنك قطر الدولي الإسلامي، وعضوية الدكتور يوسف أحمد النعمة عضو مجلس إدارة بنك قطر الدولي الإسلامي، والسيد عبد الباسط الشيبي الرئيس التنفيذي لبنك قطر الدولي الإسلامي، الذين بذلوا جهودا متميزة ومتواصلة مع المصرف السوري المركزي ومختلف الجهات الرسمية ذات العلاقة بالعمل المصرفي والمالي والاستثماري، وقد باركت هذه الجهات هذا التوجه الإستراتيجي القطري نحو سورية لإخراج فكرة تأسيس البنك إلى حيز الوجود، حيث قامت لجنة المؤسسين بعقد لقاءات وإجراء اتصالات تسويقية، وتنظيم ورش عمل مختلفة لدراسة السوق، ومراجعة دراسة الجدوى الاقتصادية التي أكدت جدوى تأسيس هذه المؤسسة المصرفية الإسلامية على الأرض العربية السورية.

ووفقا لأحكام قانون إحداث المصارف الخاصة، والمشتركة رقم 28 لعام 2001،[2] تقدم مؤسسو البنك القطريين بطلبات للترخيص وتم الحصول على الترخيص في أيلول عام 2006 ليشكل حدثا تاريخيا هاما في تاريخ إنشاء المصارف الإسلامية في سورية وبداية لانطلاقة خيرة لبنك سوريا الدولي الإسلامي.

[1] عن الموقع: www.chamcapital.sy>compid>Default، تاريخ الاطلاع: 2015/05/06.

[2] عن الموقع: https://ar.wikipedia.org>wik>، تاريخ الاطلاع 2016/05/06.

الفرع الثالث: أهداف البنك وغاياته:

تتمثل أهدافه فيما يلي: [1]

- ✓ توفير وتقديم الخدمات المصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وممارسة أعمال التمويل والاستثمار القائمة على غير أساس الفائدة في جميع صورها وأشكالها.
- ✓ المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية في سوريا من خلال قيام البنك بالمساهمة في عملية التمويل والاستثمار اللازمة لتلبية احتياجات المشاريع الائتمانية المختلفة بما ينسجم وأحكام الشريعة الإسلامية.
- ✓ تحقيق نمو دائم ومتصاعد في الربحية وفي معدلات العائد على حقوق الملكية.
- ✓ الحصول على حصة سوقية مناسبة من خلال انتهاج إستراتيجية ابتكار وتطوير خدمات ومنتجات مصرفية إسلامية جديدة غير مسبوقة.

المطلب الخامس: نبذة عن بيت التمويل الكويتي

سنتناول في هذا المطلب نبذة عن بيت التمويل الكويتي وذلك خلال تعريفه، نشأته وتطوره وأهدافه.

الفرع الأول: تعريف بيت المال الكويتي:

يعتبر بيت التمويل الكويتي "بيتك" مؤسسة مصرفية إسلامية رائدة تتبع وتطبق المنهج الإسلامي في كافة تعاملاتها، تأسس برأسمال قدره 10 ملايين دينار كويتي سنة 1977 بمساهمة حكومة دولة الكويت بمقدار 49% من رأس المال و 51% مساهمة عامة.[2]

الفرع الثاني: نشأة وتطور بيت التمويل الكويتي:

تأسس بيتك سنة 1977 برأس مال قدره 10 ملايين دينار كويتي، شهد بيتك منذ الثمانينات نشاطات متعددة في التوسع الدولي فأنشأ بنوك مستقلة له في تركيا والبحرين وماليزيا بالإضافة إلى مساهمته في بنوك إسلامية أخرى، كما ساهمت أنشطته الاستثمارية بالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ودول شرق أسيا والشرق الوسط، في أن تكون دعامة مهمة لتحقيق الأرباح المتنامية في بيت التمويل الكويتي ووصلت فروع بيت التمويل الكويتي إلى 450 فرعا خلال سنة 2015[3]، وحقق بيتك نمو كبير في أرباحه خلال العام 2015 إذ بلغ صافي الأرباح 145.8 مليون دينار كويتي مقابل 126.5 مليون دينار وفي عام 2014 وزيادة صافي إيرادات التمويل

[1] عن الموقع: www.siib.sy، تاريخ الاطلاع 2016/05/06.

[2] عن الموقع: https://ae.wikipedia.org>wiki<، تاريخ الاطلاع 2016/05/10.

[3] عن الموقع: www.kfh.com.ArchiveNewsDetails، تاريخ الاطلاع 2016/05/10.

التي بلغت حوالي 393 مليون دينار مقابل حوالي 363 مليون دينار عام 2014 بنسبة زيادة تتعدى 8% وبلغ إجمالي الأصول 16.5 مليار دينار في عام 2015.

الفرع الثالث: أهداف بيت التمويل الكويتي:

تتمثل أهدافه فيما يلي:[1]

- ✓ قبول الودائع بمختلف أنواعها.
- ✓ القيام بتمويل الأنشطة المختلفة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.
- ✓ امتلاك واستئجار العقارات والمنقولات.
- ✓ ممارسة أعمال التمويل والاستثمار القائمة على أحكام الشريعة الإسلامية.
- ✓ تحقيق نمو دائم ومتصاعد في الربحية وفي معدلات العائد.

المبحث الثاني: تمويل المصارف الإسلامية محل الدراسة للقطاع الزراعي

نتطرق في هذا المبحث إلى واقع تمويل القطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، من طرف بعض المصارف الإسلامية ونخص بالذكر البنك الراجحي السعودي وبنك فيصل السوداني الإسلامي والبنك الإسلامي الأردني والبنك السوري الدولي الإسلامي وبيت التمويل الكويتي، وذلك بالاعتماد على التقارير السنوية لهذه البنوك خلال السنوات 2012، 2013، 2014، 2015.

المطلب الأول: واقع تمويل بنك الراجحي السعودي للقطاع الزراعي:

سنحاول في هذا المطلب تبيان واقع تمويل بنك الراجحي السعودي للقطاع الزراعي ومقارنته بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.

نعرض في الجدول التالي نسبة استثمارات بنك الراجحي السعودي في كل قطاع إلى إجمالي الاستثمارات.

[1] عن الموقع: www.kfh.com>about، تاريخ الاطلاع 2016/05/10.

الجدول رقم 02: يوضح حصص ونسب القطاع الزراعي من أرصدة تمويل مصرف الراجحي السعودي:

الوحدة البند	بآلاف الريالات السعودية								المتوسط
	2012		2013		2014		2015		
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	%
تجاري	20496545	%11.83	23754766	%12.55	24998888	%11.94	21526755	%10.04	%11.59
صناعي	14358238	%8.29	13144537	%6.94	10586187	%5.06	10564357	%4.92	%6.30
بناء وإنشاءات	8919750	%4.92	8879511	%4.69	13037604	%6.23	9701319	%4.53	%5.09
شخصية	118534018	%68.42	130603881	%68.98	151697489	%72.46	1622548731	%75.71	%71.39
خدمات	10093913	%5.83	7067381	%3.73	5821766	%2.78	7335929	%3.42	%3.94
زراعة وأسماك	172733	%0.09	926240	%0.49	688026	%0.33	637036	%0.30	%0.30
أخرى	1068692	%0.62	4966480	%2.62	2526329	%1.20	2298022	%1.07	%1.38
الإجمالي	173243889	%100	1893427961	%100	209356289	%100	214318291	%100	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك عن الموقع:

<www.alrajhi bank.com.sa>pagess.fina، تاريخ الزيارة 2016/01/04.

الشكل رقم 03: يوضح التمثيل البياني لنسب القطاع الزراعي من أرصدة تمويل البنك الراجحي السعودي.

نلاحظ من الجدول رقم 02 والشكل رقم (03) خلال السنوات 2012، 2013، 2014، 2015 ما يلي:

القطاع الزراعي لا يحضى بالتمويل الكافي في بنك الراجحي السعودي حيث لا يتجاوز 0.30% في المتوسط، وهذه النسبة تعتبر ضئيلة جدا مقارنة بالنسب المخصصة في تمويل القطاعات الأخرى.

إلى أن نسبة تمويل هذا القطاع في تذبذب خلال سنوات الدراسة حيث كانت نسبة التمويل المخصصة للقطاع الزراعي تقدر بـ 0.09% في سنة ،2012 و 0.49% في سنة 2013، و 0.33% في سنة 2014 و 0.30% في سنة 2015.

في المقابل احتل الشخصية النسبة الأكبر من إجمالي تمويل بنك الراجحي السعودي، حيث قدرت بـ 71.32% في المتوسط وتمويل هذا القطاع في تصاعد مستمر حيث قدر التمويل في سنة 2012 بـ 68.42% و 68.98% في سنة 2013 و 72.46% في سنة 2014 و 75.71% في سنة 2015.

وفي المقابل احتل القطاع التجاري نسبة 11.59% في المتوسط من إجمالي تمويل بنك الراجحي السعودي وتمويل هذا القطاع في تذبذب حيث قدر التمويل في سنة 2012 بـ 11.83% و 12.55% في سنة 2013 و 11.94% في سنة 2013 و 10.04% في سنة 2015.

وكذلك احتل قطاع الخدمات نسبة ضعيفة من إجمالي تمويل بنك الراجحي السعودي قدرت بـ 3.94% في المتوسط، وتمويل هذا القطاع في تذبذب حيث قدرت نسبة تمويله بـ 5.83% في سنة 2012، 3.73% في سنة 2013، 2.78% في سنة 2014 و 3.42% في سنة 2015.

المطلب الثاني: واقع تمويل بنك فيصل السوداني الإسلامي للقطاع الزراعي:

سنحاول في هذا المطلب تبيان واقع تمويل بنك فيصل السوداني الإسلامي للقطاع الزراعي ومقارنته بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.

نعرض في الجدول التالي نسبة استثمارات مصرف فيصل السوداني في كل قطاع إلى إجمالي الاستثمارات.

الجدول رقم 03: يوضح حصص ونسب القطاع الزراعي من أرصدة تمويل مصرف فيصل السوداني الإسلامي.

الوحدة / البند	بالجنيه السوداني						
	2012		2013		2014		المتوسط
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	%
زراعة	109610760.88	%4	87535261.62	%2	164799457.95	%3	%3
صادر	191818831.54	%7	306373415.67	%7	384532068.55	%7	%7
صناعة	274026902.0	%10	874352616.2	%20	878930442.4	%16	%15.33
نقل	137013451.1	%5	262605784.86	%6	219732610.6	%4	%5
خدمات	–	–	–	–	–	–	–
تجارة	109610760.88	%4	218838154.05	%5	384532068.55	%7	%5.33
عقار	246624211.98	%9	568979200.53	%13	988796747.7	%18	%13.33
تمويل أصغر وبعد اجتماعي	1178315679.46	%43	1575634709.16	%36	1757860884.8	%32	%37
قطاعات أخرى	493248423.96	%18	481443938.91	%11	714130984.45	%13	%14
المجموع	2740269022	%100	4376763081	%100	5493315265	%100	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك عن الموقع:

www.fibsudan.com>bg=ammrialre parts، تاريخ الزيارة 2016/05/06.

الشكل رقم (04): يوضح التمثيل البياني لنسب القطاع الزراعي من أرصدة تمويل بنك فيصل السوداني الإسلامي.

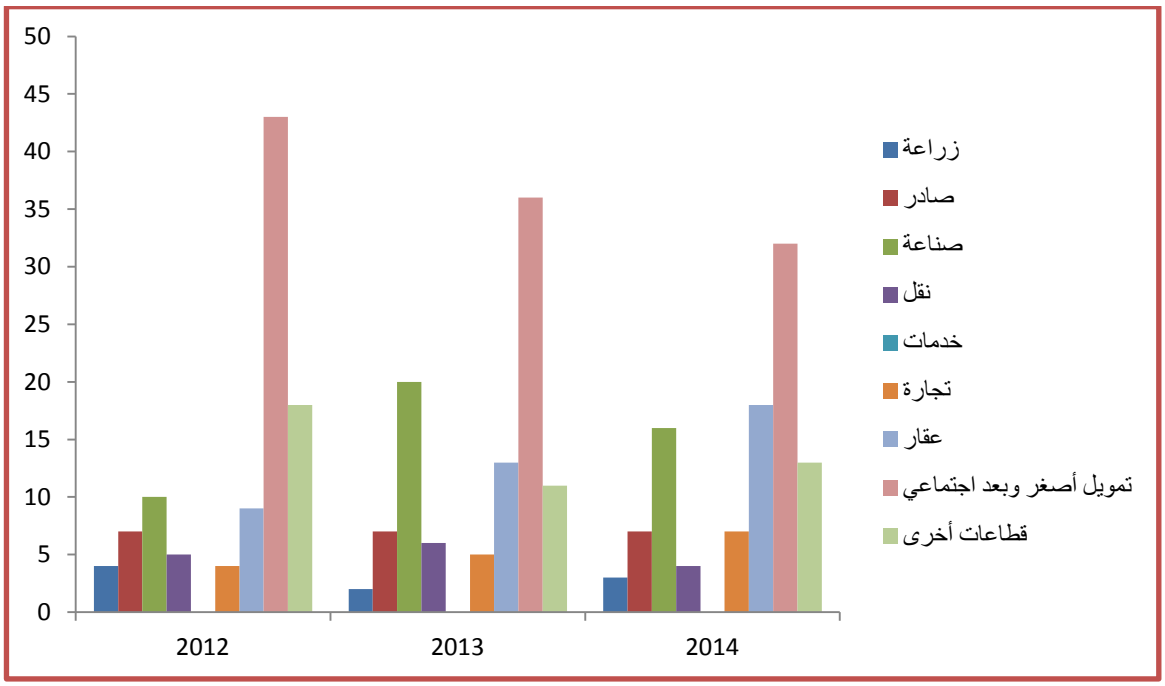

نلاحظ من الجدول رقم 03 والشكل رقم (04) خلال السنوات 2012، 2013، 2014 ما يلي:

القطاع الزراعي لا يحظى بالتمويل الكافي من مصرف فيصل السوداني الإسلامي حيث لا تتجاوز نسبة تمويله 3% في المتوسط، وهي تعتبر ضعيفة مقارنة بنسب التمويل المخصص للقطاعات الاقتصادية الأخرى.

نلاحظ تذبذب في تمويل القطاع الزراعي خلال سنوات الدراسة حيث قدرت نسبة التمويل المخصصة للمشاريع الزراعية بـ 4% سنة 2012، ثم انخفضت إلى 2% سنة 2013 ثم أصبحت تقدر بـ 3% في 2013.

في المقابل احتل قطاع تمويل أصغر وبعد اجتماعي النسبة الأكبر من إجمالي تمويل بنك فيصل السوداني الإسلامي للقطاعات الاقتصادية.

حيث قدرت نسبته بـ 37% في المتوسط، إلى أن خلال سنوات الدراسة سجل قطاع تمويل أصغر وبعد اجتماعي انخفاض في نسبة تمويله، حيث في سنة 2012 كانت نسبة تمويله تقدر بـ 43% ثم انخفضت إلى 36% في 2013 وانخفضت 32% سنة 2014 حيث قدر الانخفاض بـ 4% سنة 2014 مقارنة بسنة 2013.

وكذلك من خلال المعطيات نلاحظ أن قطاع الخدمات لم يحظى بالتمويل خلال سنوات الدراسة.

بينما نلاحظ من خلال المعطيات أن قطاع صادر حظي بنفس نسبة التمويل خلال سنوات الدراسة وقدرت هذه النسبة بـ 7% في كل سنة.

في المقابل قدرت نسبة تمويل قطاع التجارة بـ 5.93% في المتوسط ونلاحظ أن هذه النسبة في تصاعد مستمر حيث قدرت بـ 4% سنة 2012 و5% في سنة 2013 و7% في سنة 2015.

المطلب الثالث: واقع تمويل البنك الإسلامي الأردني للقطاع الزراعي:

سنحاول في هذا المطلب تبيان واقع تمويل البنك الإسلامي الأردني للقطاع الزراعي ومقارنته بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.

نعرض الجدول التالي نسبة استثمارات البنك الإسلامي الأردني في كل قطاع إلى إجمالي الاستثمارات.

الجدول رقم 04: يوضح حصص ونسب القطاع الزراعي من أرصدة تمويل البنك الأردني الإسلامي.

الوحدة البند	بالدينار الأردني								المتوسط
	2012		2013		2014		2015		
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	%
الزراعة	1700000	%0.08	2700000	%0.12	6400000	%0.28	11900000	%0.44	%0.23
الصناعة والتعدين	99000000	%4.73	47100000	%2.14	64400000	%2.81	25800000	%0.97	%2.66
التجارة العامة	507300000	%24.24	463400000	%21.09	468200000	%20.43	458000000	%17.16	%20.73
الإنشاءات وقطاع الإسكان	545500000	%26.06	637800000	%29.02	745800000	%32.54	869000000	%32.56	%30.04
خدمات النقل وتمويل السيارات	240200000	%11.48	252800000	%11.50	309800000	%13.48	410100000	%15.36	%12.96
السياحة والفنادق والمطاعم	5700000	%0.27	1800000	%0.08	2400000	%0.10	8300000	%0.31	%0.19
الخدمات والمرافق العامة	578300000	%27.63	595200000	%27.08	500900000	%21.85	769200000	%28.82	%26.35
أغراض أخرى	115200000	%5.50	196800000	%8.96	195100000	%8.51	117000000	%4.38	%6.84
المجموع	2092900000	%100	2197600000	%100	2292000000	%100	2669300000	%100	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك عن الموقع: www.jardani slamic bank.com، تاريخ الزيارة 2016/05/07.

الشكل رقم(05): يوضح التمثيل البياني لنسب القطاع الزراعي من أرصدة تمويل البنك الإسلامي الأردني.

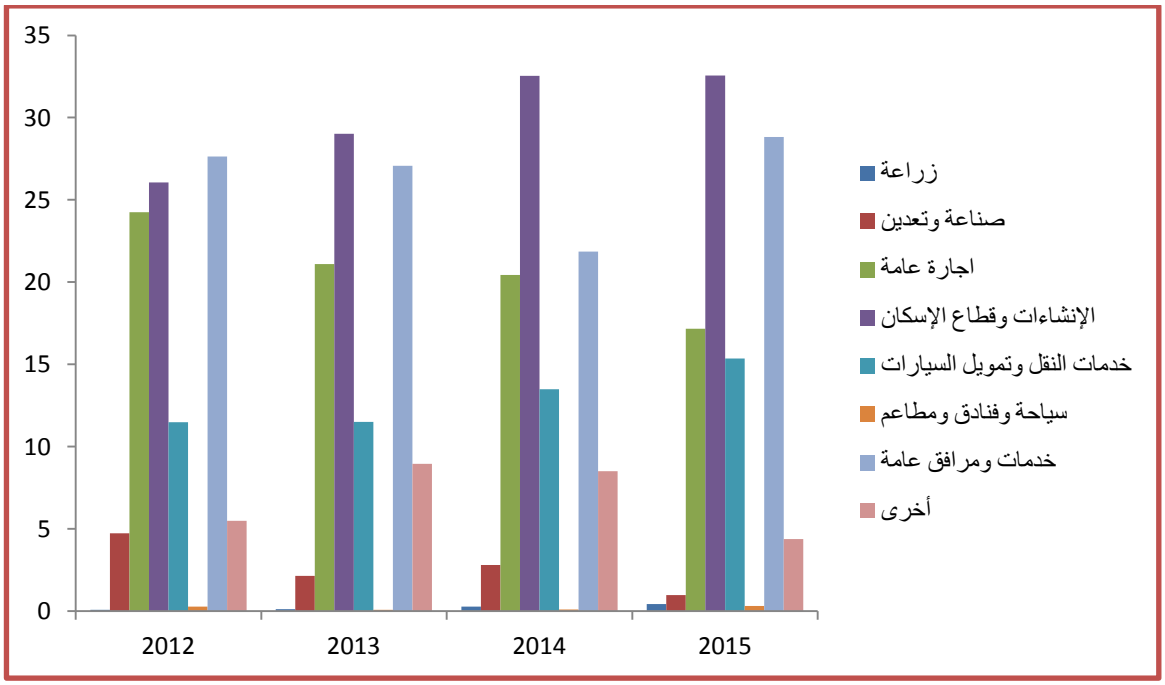

نلاحظ من خلال الجدول رقم 04 والشكل رقم (05) خلال السنوات 2012، 2013، 2014، 2015.

القطاع الزراعي لا يحضى بالتمويل الكافي من مصرف الأردن الإسلامي حيث لا تتجاوز نسبة تمويله 0.23% في المتوسط، وهي تعتبر نسبة منخفضة مقارنة بنسب التمويل المخصصة للقطاعات الاقتصادية الأخرى.

ولكن رغم ضآلتها فإنها في تصاعد مستمر خلال سنوات الدراسة حيث قدرت نسبة التمويل المخصصة للقطاع الزراعي بـ 0.08% في سنة 2012، 0.12% في سنة 2013، و 0.28% في سنة 2014، و 0.44% في سنة 2015 في المقابل احتل قطاع الإنشاءات وقطاع الإسكان النسبة الأكبر من إجمالي تمويل بنك الأردن الإسلامي للقطاعات الاقتصادية، حيث قدرت نسبته بـ 30.04% في المتوسط إلا أن خلال سنوات الدراسة سجل تمويل قطاع الإنشاءات وقطاع الإسكان تصاعد مستمر ففي سنة 2012 قدرت نسبة تمويله بـ 26.06%، 29.02% في سنة 2013 ، 32.54% في سنة 2014 و 32.56% في سنة 2015.

وفي المقابل احتل قطاع السياحة والفنادق والمطاعم النسبة الأصغر من إجمالي تمويل بنك الأردن الإسلامي للقطاعات الاقتصادية، حيث قدرت نسبته بـ 0.19% في المتوسط إلى أن خلال سنوات الدراسة سجل تمويل قطاع السياحة والفنادق والمطاعم تذبذب في نسب تمويله حيث قدرت نسبة تمويله سنة 2012 بـ 0.27% و 0.08% سنة 2013 و 0.10% في سنة 2014 و 0.31 % في سنة 2015.

بينما قطاع الصناعة والتعدين لم يحظى بالتمويل الكافي من البنك الأردني الإسلامي حيث قدرت نسبة التمويل بـ 2.66% في المتوسط حيث قدرت نسبة التمويل في سنة 2012 بـ 4.73% و2.14 في سنة 2013، 2.81% في سنة 2014، وأخيرا 0.97% في سنة 2015 وهذه في حالة تذبذب من سنة إلى أخرى.

في المقابل حظي قطاع الخدمات والمرافق العامة بنسبة تمويل قدرت بـ 26.5% في المتوسط وهذه النسبة في تذبذب من سنة إلى أخرى حيث قدرت بـ 27.63% في سنة 2012، 27.08% في سنة 2013 و 21.85% في سنة 2014 و 28.82% في سنة 2015.

المطلب الرابع: واقع تمويل بنك سوريا الدولي الإسلامي للقطاع الزراعي:

سنحاول في هذا المطلب تبيان واقع تمويل بنك سوريا الدولي الإسلامي للقطاع الزراعي ومقارنته بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.

نستعرض في الجدول التالي نسبة استثمارات بنك سوريا الدولي الإسلامي في كل قطاع إلى إجمالي الاستثمارات.

الجدول رقم 05: يوضح حصص ونسب القطاع الزراعي من أرصدة تمويل بنك سوريا الدولي الإسلامي.

الوحدة	باليرة السورية								
البند	2012		2013		2014		2015		المتوسط
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	%
الصناعة	6797188493	%27.58	8911468106	%35.02	4617674317	%5.56	6155117182	%7.55	%19.93
التجارة	11484558055	%46.61	12025689410	%47.26	6580469233	%7.92	12819181595	%15.73	%29.38
الزراعة	23738920	%0.10	20915388	%0.08	10410595	%0.01	8052893	%0.01	%0.05
العقارات	912283985	%3.70	901080840	%3.54	4782924319	%5.76	3731246722	%4.58	4.39%
الخدمات	5422694457	%22.01	3587135492	%14.10	-	-	-	-	%9.03
مالي	-	-	-	-	57625776453	%69.37	40159178330	%49.29	%29.66
أسهم	-	-	-	-	3192210	%0.004	5021940	%0.01	%0.0025
أفراد	-	-	-	-	3143994899	%3.97	533769246	%0.66	%1.11
حكومة وقطاع عام	-	-	-	-	6299834808	%7.58	18063948640	%22.11	%7.44
الإجمالي	24640463910	%100	25446289236	%100	8306427683	%100	81475516548	%100	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك عن الموقع: www.sub.sy، تاريخ الزيارة 2016/05/10.

الشكل رقم 06: يوضح التمثيل البياني لنسب القطاع الزراعي من أرصدة تمويل البنك السوري الدولي الإسلامي.

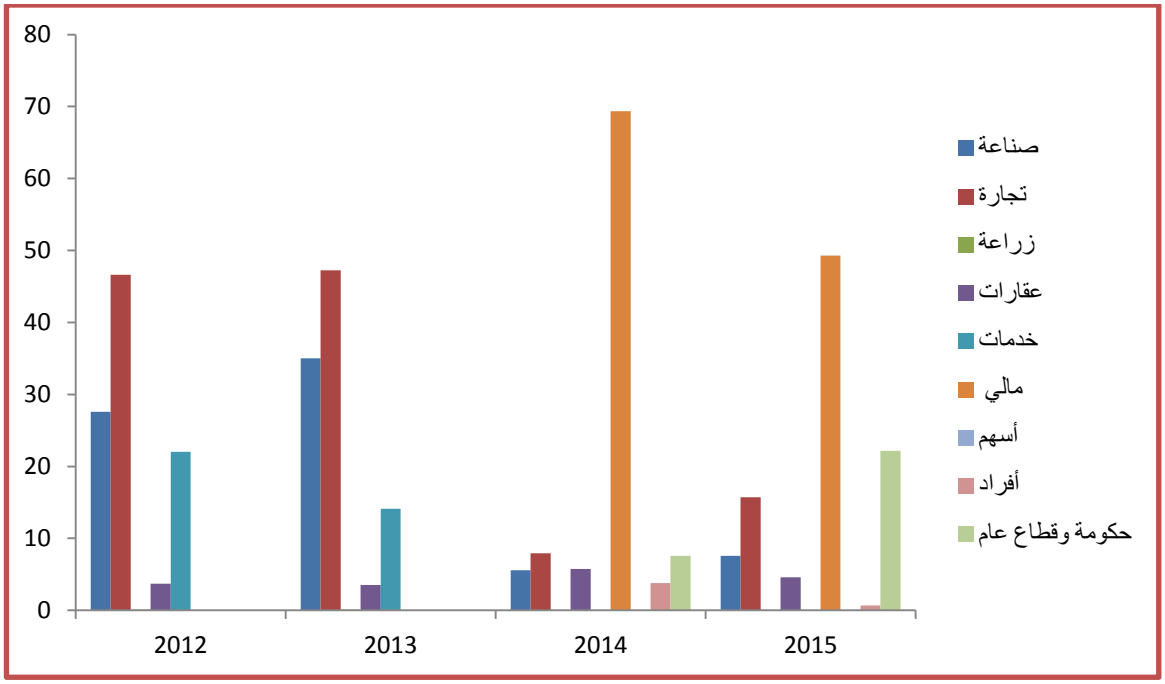

نلاحظ من الجدول رقم 05 والشكل رقم (06) خلال سنوات الدراسة 2012، 2013، 2014، 2015.

القطاع الزراعي لا يحظى بالتمويل الكافي من بنك سوريا الدولي الإسلامي حيث لا تتجاوز نسبة تمويله 0.05% في المتوسط وهي تعتبر نسبة منخفضة جدا مقارنة بنسب التمويل المخصصة للقطاعات الاقتصادية الأخرى.

وهذه النسبة في تنازل مستمر خلال سنوات الدراسة حيث قدرت بـ 0.10% في سنة 2012 و 0.08% في سنة 2013 و 0.01% في سنة 2014 و 0.01% في سنة 2015.

في المقابل احتل القطاع المالي النسبة الأكبر من تمويلات بنك سوريا الدولي الإسلامي حيث قدر بـ 26.66%، و تم تمويل هذا القطاع بنسبة 69.37% في سنة 2014، و 49.29% في سنة 2015.

وفي المقابل كذلك كان أصغر تمويل في بنك سوريا الدولي للأسهم حيث قدر بـ 0.0025% في المتوسط، حيث كانت نسبة تمويله تقدر بـ 0.004% في سنة 2014 و 0.01% في سنة 2015.

وكذلك قطاع العقارات قدرت نسبة تمويله من بنك سوريا الدولي بـ 4.39% في المتوسط، حيث قدرت نسبة التمويل بـ 3.70% في سنة 2012 و3.54% في سنة 2013 و5.76% في سنة 2014 و 4.58% في سنة 2015.

المطلب الخامس: واقع تمويل بيت التمويل الكويتي للقطاع الزراعي:

سنحاول في هذا المطلب تبيان واقع تمويل بيت التمويل الكويتي للقطاع الزراعي ومقارنته بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.

نستعرض في الجدول التالي نسبة استثمارات بيت التمويل الكويتي في كل قطاع إلى إجمالي الاستثمارات.

الجدول رقم 06: يوضح حصص ونسب القطاع الزراعي من أرصدة تمويل بيت التمويل الكويتي.

الوحدة: بآلاف الدينار الكويتي									
البند	2012		2013		2014		2015		المتوسط
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	%
تجاري وصناعي	3180240	%44.95	3552427	%39.57	4265597	%44.27	4520521	%46.57	%43.84
بنوك ومؤسسات مالية	507551	%7.17	375600	%4.18	192701	%2.0	216915	%2.23	%3.89
زراعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إنشاءات وعقارات	1716356	%24.26	3166912	%35.27	3126644	%32.45	2932547	%30.21	%30.55
أخرى	1671693	%23.62	1883309	%20.98	2049433	%21.27	2037391	%20.99	%21.72
الإجمالي	7075840	%100	8978248	%100	9634375	%100	9707.374	%100	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك عن الموقع:

www.kfh.com>about>anual veparl، تاريخ الزيارة 2016/05/10.

الشكل رقم 07: يوضح التمثيل البياني لنسب القطاع الزراعي من أرصدة تمويل بيت التمويل الكويتي.

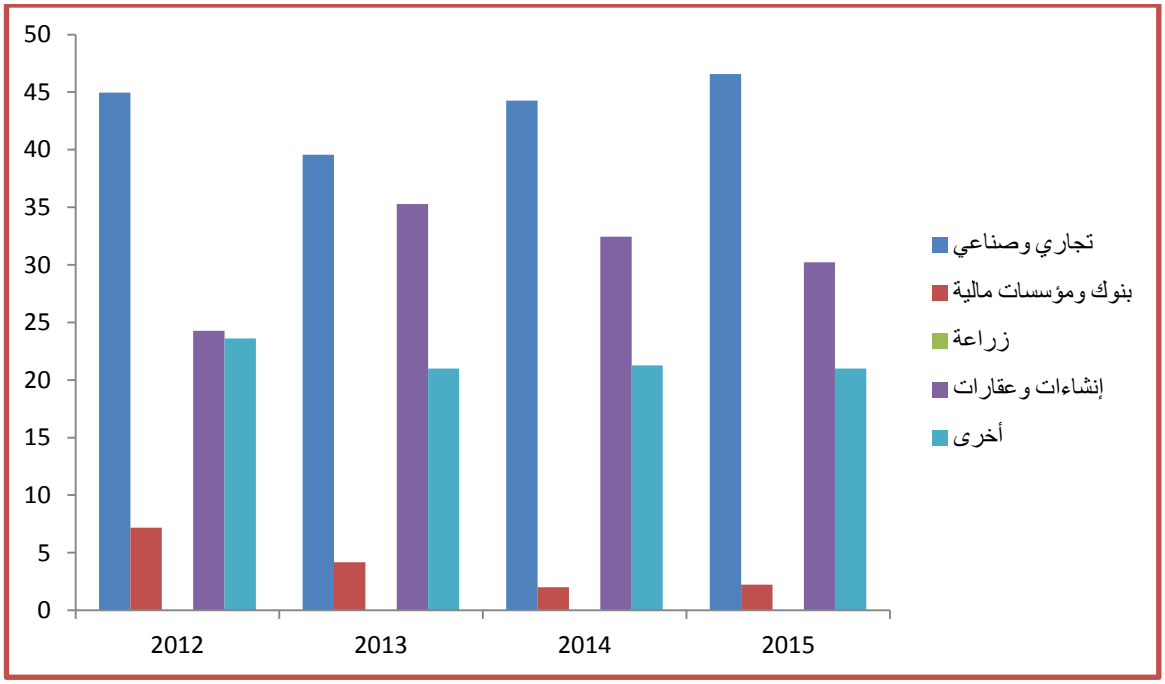

نلاحظ من الجدول رقم 06 والشكل رقم (07) خلال السنوات الدراسة 2012، 2013، 2014، 2015.

القطاع الزراعي لا يحظى بالتمويل في بيت التمويل الكويتي وذلك خلال السنوات 2012، 2013، 2014، 2015.

في المقابل احتل القطاع التجاري والصناعي النسبة الأكبر من إجمالي تمويل بيت التمويل الكويتي حيث قدرت بـ 43.84% في المتوسط حيث قدرت نسبة التمويل بـ 44.95% في سنة 2012 و 39.57% في سنة 2013 و 44.27% في سنة 2014 و 46.57% في سنة 2015.

وفي المقابل كذلك أصغر تمويل كان لقطاع بنوك ومؤسسات مالية من إجمالي تمويل بيت التمويل الكويتي حيث قدرت بـ 3.89% في المتوسط حيث قدرت نسبة التمويل بـ 7.17% في سنة 2012 و 4.18% في سنة 2013 و 2.0% في سنة 2014 و 2.23% في سنة 2015.

المبحث الثالث: معوقات عمل المصارف الإسلامية

تواجه المصارف الإسلامية أثناء تأديتها لنشاطاتها الاستثمارية التي لا بد وأن تقترن دائما بجملة من المخاطر، والمعوقات التي تقف في طريق إنجازها مهما كانت جدواها المتوقعة نتيجة لعدة أسباب وظروف ومتغيرات وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: معوقات متعلقة بمخاطر صيغ التمويل الإسلامي

وتتمثل هذه المعوقات أساسا في:

الفرع الأول: مخاطر صيغ المشاركات:

أولا. مخاطر التمويل بالمضاربة:

تتمثل أهم مخاطر التمويل بالمضاربة: [1]

- ✓ نسبة توزيع الأرباح: فيتم تحديد نسبة الأرباح للمضاربة حسب الجهد الذي يبذله وهذا متروك لحسابات متعددة، فأي خطأ في تقدير هذا الجهد يكون على حساب رأس المال وبالتالي يعرض رأس المال إلى المخاطر.
- ✓ تعرض البضاعة للتلف في ظروف استثنائية غير متوقعة، وبالتالي الخسارة تلحق بالمصرف وحده.
- ✓ مماطلة المضارب في تصفية العملية.
- ✓ في حالة وقوع الخسارة يتحملها المصرف وحده، دون المضارب وهنا قد يدفع للابتعاد عن بذل قصارى جهده للتقليل من الخسائر المتوقعة.
- ✓ عدم وجود قوانين ولوائح تنظم العلاقة بين المصرف وعميله الذي يتم تمويله بهذه الصيغة.

ثانيا. مخاطر التمويل بالمشاركة:

للمشاركة العديد من المخاطر أهمها:[2]

- ✓ مخاطر مرتبطة بمصادر الأموال: من الجانب الحقيقي يعلم أن معظم الموارد التي تصل إلى المصارف الإسلامية هي موارد قصيرة الأجل، ومن شأنه المخاطرة بهذه الودائع الاستثمارية في توظيفات متوسطة وطويلة الأجل تعرض هذه المصارف لخطر السيولة.
- ✓ مخاطر متعلقة بدرجة التنويع في الاستثمارات: حيث كلما زادت درجة التنويع كلما قلت درجة المخاطرة.

[1] حسين بلعجوز، مرجع سبق ذكره، ص ص 24، 26.

[2] مرجع نفسه، ص 62.

✓ مخاطر متعلقة بنزاهة العميل وأخلاقياته: حيث أنه في مرحلة من مراحل البيع والشراء، وبإشراف الطرفين تكون العملية غير مغطاة بأي ضمان وهذا ما يعرض أهوال المصرف المتعدي والتقصير من طرف الشريك.

✓ مخاطر تتعلق بطبيعة المنتج: سواء كان سلعة كمالية أو سلعة أساسية والسلع البديلة له، والمنافسة وغيرها من العوامل للتقليل من مخاطر السوق.

✓ الوضع المالي للمستثمر والتزاماته المالية: فكلما كانت عالية كلما كانت نسبة المخاطر أقل.

الفرع الثاني: مخاطر صيغ البيوع:

أولا. مخاطر المرابحة للأمر بالشراء:

تنشأ من أربعة مصادر هي:[1]

✓ المصدر الأول: يكمن في رفض العميل التوقيع على عقد المرابحة حتى بعد أن يصدر عنه الوعد وبعد أن يقوم بدفع العربون.

✓ مخاطر تتعلق بالسلعة المستوردة فقد تكون مخالفة للمواصفات أو ناقصة أو تالفة وقد لا تصل كأن تحرق أو تغرق أو تسرق مثلا.

✓ المصدر الثالث: في حالة تخلف العميل الأمر بالشراء عن التسديد أو تأخره في التسديد أو التباطؤ.

ثانيا. مخاطر السلم: هناك نوعان:[2]

✓ الأول: يكمن في أن البائع قد لا يسلم المبيع عند الموعد المحدد أو عند تسليم نوعية مختلفة.

✓ الثاني: تنشأ من السوق والتغيرات في الأسعار وخاصة انخفاض سعر السلعة في السوق.

ثالثا. مخاطر الإستصناع: يمكن تلخيص مخاطر عقود الإستصناع في:[3]

✓ تقلبات الأسعار بعد تحديدها في عقد الإستصناع.

✓ تأخر الصانع في تسليم البضائع في حال كان البنك مستصنعا.

✓ تأخر العميل المستصنع عن السداد أو عدم السداد مع عدم التمكن من زيادة السعر نتيجة التأخير.

✓ تقلبات في أسعار المواد الأولية اللازمة للإستصناع.

---

[1] حمزة عبد الكريم محمد حماد، **مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص 106.

[2] محمد نوري عبد الله، **تحليل مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية**، الأردن، 1998، ص95.

[3] محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص 436.

الفرع الثالث: مخاطر صيغة الإجارة

تتمثل في: [1]

✓ يتحمل البنك جميع الالتزامات والمخاطر التي تلحق بالموجودات المؤجرة مهما كان سببها إلا تلك الناتجة عن الإهمال أو سوء الاستخدام.

✓ يتعرض المؤجر لمخاطر الأسعار بالنسبة للموجودات التي في حيازته قبل توقيع عقد الإجارة، ما لم يكن تم الحصول على السلعة المعينة بعد توقيع عقد إيجاره ملزم بشأنها.

✓ في حالة حدوث ضرر للأصل المؤجر بشكل دائم وليس هناك تأمين عليه فإن البنك يعرض للخسارة تساوي القيمة الدفترية له.

بالإضافة إلى:

✓ مخاطر التلف وفقدان الأصل.

✓ مخاطر الأعطاب لأنها تكون مسؤولية المؤجر.

✓ مخاطر التسويق.

✓ مخاطر الإدارة.

✓ رفض المستأجر تملك المأجور.

✓ ارتفاع أثمان المعدات في السوق بعد تمام عقد التأجير.

المطلب الثاني: معوقات التمويل الزراعي الإسلامي

إن السبب الرئيسي لعزوف المصارف الإسلامية عن تمويل القطاع الزراعي، يرجع إلى ارتفاع نسبة مخاطر تمويل هذا القطاع من وجهة نظر المصارف الإسلامية ونجملها في: [2]

الفرع الأول: مخاطر متعلقة بالمزارع:

وتشمل:

✓ استخدام التمويل في ما خصص له أو لبعضه.

✓ المماطلة في سداد قيمة التمويل كالتمويل بالمرابحة.

✓ التأخير في تسليم المحصول إذا تم التمويل بصيغة السلم.

---

[1] حمزة عبد الكريم محمد حماد، مرجع سبق ذكره، ص 181.

[2] لفي محمد السرحي، مرجع سبق ذكره، ص23.

✓ صعوبة متابعة المزارعين في المواقع الزراعية النائية.

✓ محدودية الوعي المصرفي الإسلامي وبصيغ التمويل المصرفي الإسلامي، وضوابطه الشرعية، مما قد يؤثر في شرعية الأرباح حيث مخالفة تلك الضوابط.

✓ انصراف المزارعين عن زراعة المحاصيل الزراعية كالحبوب.

وهذا يعد من اكبر التحديات التي تعيق الاستثمار الزراعي، حيث إن من شأن هذا العائق التقليل من الحاجة إلى طلب التمويل المصرفي في إنتاج الحبوب.

الفرع الثاني: مخاطر متعلقة بالمنتج الزراعي والبيئة الزراعية:

كما ترى المصارف الإسلامية أن هناك مخاطر في المنتجات الزراعية والبيئة الزراعية المحيطة نجملها فيما يلي:

✓ تعرض المحاصيل الزراعية للآفات الزراعية أو تلفها كلها أو بعضها.

✓ صعوبة ضبط حجم المحصول المتوقع ومواصفاته لاسيما إن كان التمويل للمزارع بصيغة السلم.

✓ احتمال عدم ملائمة البيئة الزراعية كالظروف المناخية المتقلبة وشح الأمطار.

✓ ظهور عقبات ترحيل المحاصيل بسبب ضعف شبكة النقل وضعف وسائل التخزين بالمواقع الزراعية.

الفرع الثالث: مخاطر ومعوقات مصرفية:

هناك مخاطر ومعوقات تعاني منها المصارف الإسلامية، تحول دون إقدامها على تمويل القطاع الزراعي بصيغ التمويل الإسلامية كالسلم نوجزها فيما يلي:

✓ ضعف الخبرة في المصارف الإسلامية في تجميع وتخزين وتسويق المحاصيل الزراعية.

✓ عدم وجود كادر فني للتعامل مع القطاع الزراعي وصعوبة توفر ذلك مقارنة بوجود الكادر على التعامل التجاري.

✓ ميل المصارف الإسلامية إلى أسلوب التمويل الأقل جهدا والأقل مخاطرة والأكثر ربحا، ولذا فهي تركز على الصيغ الإسلامية السهلة كالمرابحة.

✓ رؤية المصارف الإسلامية أن هناك صعوبات في متابعة المزارعين في المواقع الميدانية.

✓ وجود العبء الإداري والمالي لاسترداد التزامات المزارعين لها.

✓ وجود صعوبات في تنفيذ الإجراءات القانونية إذا مولت بالسلم في السوق ثم ضعف الربح أو التعرض للخسارة حين البيع للداخل أو التصدير للخارج.

✓ أخيرا اتسام الأسعار للمحاصيل الزراعية بالتغلب ومن ثم تدني الأرباح.

المطلب الثالث: معوقات أخرى

على الرغم من التطور وتعدد التجارب التي شهدتها المصارف الإسلامية تعاني مما يعرف بعدم الكفاية القانونية، وتعد هذه المشكلة من أهم وأخطر المشكلات والتحديات التي تقف في طريق تطور هذه المصارف وتحقيق أهدافها المنشودة، فالقانون المنظم لعمل المصارف في معظم الدول لم يفرد المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية أي خصوصية تذكر على الرغم من وجودها منذ القرن الماضي، وتزايد المصارف ومؤسسات التمويل وشركات التأمين التي تقدم نقصها على أنها إسلامية رغم خضوعها للقانون المنظم للمؤسسات الربوية، مما هدد هذه التجربة ويعرضها لهزات فقدان الثقة، بالإضافة إلى غياب قانون ينظم عمل المصارف الإسلامية هناك الكثير من المشاكل والعوائق المتعددة والمتشبعة التي نلخصها فيما يلي: [1]

✓ حداثة التجربة وضعف الخبرة سواء لدى أغلب العاملين فيها أو المتعاملين معها مما قد يؤدي في الكثير من الحالات إلى عدم الالتزام بالقيم والأخلاق الإسلامية والقواعد الشرعية.

✓ الصعوبات والمشكلات المتصلة بخضوعها لرقابة البنك المركزي في الدولة حالها حال باقي المصارف الأخرى التي تتعامل بالفوائد الربوية، أخذا عند منح الائتمان وعطاء عند قبول الودائع، ولهذا فمثلا عندما تحتاج للسيولة فهي لا ترجع للبنك المركزي في ذلك لسبب أن يفرض فائدة ربوية على القروض التي يمنحها، أو على عمليات خصم الأوراق التجارية كون مثل هذه الأعمال تتعارض مع الشريعة الإسلامية، وخضوعها لذات النسب التي يضعها البنك المركزي للمصارف التقليدية على الرغم من الاختلاف في طبيعة كل منهم.

✓ تركيز سياسات التمويل في المصارف الإسلامية على المرابحة والمشروعات القصيرة الأجل، كالاستثمار السلعي وعمليات البيع بالتقسيط مما أدى ذلك للانحراف في أساليب الاستثمار والتمويل، حيث أن المجامع الفقهية والمختصين يوصون المصارف الإسلامية بالتوسع بمجالات المضاربة والمشاركة والتقليل من المرابحة، وإعطاء الأفضلية للمشروعات الاستثمارية طويلة الأجل.

---

[1] أنظر إلى:

- المرتضى ولد السالم، **معوقات عمل المصارف الإسلامية في موريتانيا**، عن الموقع: fille://c=users/fc Desktop/–htm، تاريخ الإطلاع: 2016/05/15.

- أحمد سفر، مرجع سبق ذكره، ص 425.

- غردة عبد الواحد، **دور التمويل المصرفي الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 210، 214.

- مرجع نفسه، ص220.

✓ يعطي غياب أو ضعف الرقابة الشرعية التفصيلية لعمل هذه المصارف والملاحظ أن أغلب هذه المصارف لا يعبر لهذا الجانب اهتماما كبيرا، مما جعلها تبدو للدارسين و الباحثين وكأنها لا توجد فوارق بينهما وبين المصارف الربوية.

✓ كما أنه من المشكلات التي تعاني منها المصارف الإسلامية هي عدم وجود سوق مالي إسلامي عالمي والمنافسة المصرفية الربوية الكبيرة وغياب الشفافية.

✓ المفاهيم الاجتماعية السائدة والتي تتضمن نظرة المجتمع إلى المصارف الإسلامية على أنهما مؤسسات اجتماعية خيرية لا تهدف للربح.

✓ عدم ملائمة الموارد المالية المتاحة: حيث أنه في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية فإن بعض المجالات وخاصة الزراعية منها تتطلب استثمارات طويلة الأجل، وطبيعة هيكل الموارد المالية في المصارف الإسلامية لا تحقق هذا الافتراض.

✓ حجم القطاع المصرفي حيث مازال يمثل سوى 5% من حجم القطاع المصرفي بالعالم وهو ما يدل على صغر موجودات المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية.

✓ هيئة الرقابة الشرعية التي كانت في العديد من المصارف الإسلامية مصدر للفتاوى التي أثرت على سمعة المصرف الإسلامي والطعن في مصداقيته.

✓ عدم ملائمة العملاء المستثمرين لطبيعة النموذج الاستثماري.

خلاصة:

تبين أن المصارف الإسلامية العربية التي قمنا بدراستها لم تهتم بتمويل القطاع الزراعي مقارنة ببقية القطاعات، حيث خصص البنك الراجحي السعودي نسبة 0.3% لتمويل هذا القطاع، في حين خصص له بنك فيصل الإسلامي السوداني نسبة 3% وقدرت نسبة التمويل في البنك الأردني الإسلامي بـ 0.05%، أما بيت التمويل الكويتي فلم يمول هذا القطاع نهائيا، وذلك من خلال تحليلنا للتقارير السنوية لهذه المصارف.

ويرجع ضعف تمويل هذه المصارف للقطاع الزراعي إلى جملة من المعوقات والمخاطر المتعلقة إما بها بحد ذاتها والصيغ المعتمدة من طرفها في التمويل وإما بعلاقتها بالقطاع الزراعي.

لقد حاولت هذه الدراسة الموسومة بـ: انعكاسات برامج الإصلاح الاقتصادي على التوازنات النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 والتي جاءت ضمن ثلاثة فصول، تسليط الضوء على أهمية تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ودورها في تحقيق التوازنات النقدية.

وقد تبين من الدراسة بان برنامج التثبيت الاقتصادي والذي يهدف إلى ضبط جانب الطلب الكلي من خلال اتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية، كما قد طبقته الحكومة بكفاءة عالية على اعتبار أنه يتعلق بالجانب النقدي والمالي، حيث تم ضبط معدلات نمو الكتلة النقدية بكفاءة كبيرة، كما تحققت أسعار فائدة موجبة خاصة بعد فترة تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي بالإضافة إلى الانخفاض معدل إعادة الخصم مما يدل على انخفاض معدل التضخم ، أما برنامج التعديل الهيكلي والذي يهدف إلى ضبط العرض الكلي من خلال مجموعة من الإصلاحات الهيكلية، لم يطبق بنفس الكفاءة السابقة لأنه يتعلق بالجانب الحقيقي ولاسيما الآثار السلبية للخصخصة في الجزائر.

ولا شك أن عمليات الإصلاح الاقتصادي المالي والنقدي لا تضمن لوحدها الانطلاق والنهوض بالاقتصاد إلى التنمية لذا لا بد من رؤية هيكلية تركز حول التحول الهيكلي. بدلا من التعديل نظرا للاختلالات العميقة التي يعاني منها الاقتصاد الوطني.

ومنه إن برامج الإصلاح الاقتصادي رغم ما حققته من ايجابيات على المستوى الكلي وكذا القطاعي لبعض القطاعات إلا أن أوضاع الاقتصاد الوطني لم تتحسن نحو تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

اختبار صحة الفرضيات

-تسعى برامج الإصلاح الاقتصادي لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال العديد من الإجراءات التي يتمثل أبرزها تحرير الاقتصادي وتخفيض كافة القيود والعمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي، ومن جانب آخر تسعى لتخفيض العجز في الموازنة العامة من خلال سياسة مالية انكماشية، وتخفيض معدل التضخم واسترجاع التوازن في ميزان المدفوعات، وبالتالي فبرامج الإصلاح الاقتصادي ليست بديل عن التنمية ولكن التنمية هدفها وهو ما يتثبت صحة الرضبة الأولى.

-خلال فترة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي عرفت التوازنات الكلية تحسنا خاصة بعد فترة تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي حيث التمكن من ضبط المعروض النقدي وانخفاض في معدلات التضخم وتحقيق معدلات فائدة موجبة، وانخفاض في المديونية الخارجية، وهذا ما يتثبت صحة الفرضية الثانية.

-بالرغم من النتائج الايجابية المحققة على المستوى النقدي والمالي، إلا أن تحقيق النمو الاقتصادي حقيقي لم يكن ممكن وهذا بسبب ضعف المؤسسة الاقتصادية على خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، وهذا ما يتثبت صحة الفرضية الثالثة.

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

-بالرغم من السياسة النقدية انكماشية خلال فترة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي إلا ان معدلات التضخم شهدت ارتفاع غير مسبوق، أما خلال سنوات 2000 عرفت سياسة نقدية توسعية تجلت في الارتفاع الكتلة النقدية إلا أن بنك الجزائر استطاع التحكم في معدلات التضخم، على عكس فترة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي.

-قامت السلطات بالعديد من الإصلاحات الذاتية متجليتا في إعادة الهيكلة العضوية والمالية وتطبيق الاستقلالية لتشهد إجراءات الخصخصة إلا المؤسسة الاقتصادية الوطنية بقيت تعاني من مشاكل والاختلالات وغير قادرة على المساهمة في الصادرات.

-إن المواصلة في سياسة تخفيض قيمة الخارجية للعملة الوطنية كآلية لكبح الواردات والرفع من الصادرات غير فعالة خاصة في ظل اقتصاد يعتمد بنسبة كبيرة على تحقيق توازنه الخارجي على قطاع المحروقات، وفي ظل غياب إنتاج باقي القطاعات.

-تم تسجيل أسعار فائدة حقيقة سالبة على الاقراض الأمر الذي يؤثر على ربحية المصارف وتوقفهم على منح القروض وتمويل الأنشطة الاقتصادية من جهة، كما تم تسجيل أسعار فائدة حقيقة سالبة على الايداع مما يؤدي إلى الاحجام عن الاستثمار في البنوك التجارية الجزائرية ومنه الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستوى أشباه النقود (ودائع طويلة الأجل)

-تحسن الوضع الاقتصادي الخارجي خاصة بعد التخلص من المديونية الخارجية بسبب ارتفاع في أسعار النفط وقرار رئيس الجمهورية **عبد العزيز بوتفليقة** بالتسديد المسبق للديون، ولكن مع انخفاضه مجددا في 2015 بدأ يلوح في الأفق امكانية الاستدانة من الجديد بسبب انخفاض نسبة احتياطات الصرف.

التوصيات

على ضوء ما سبق يمكن أن نقدم التوصيات التالية:

-فتح المجال أمام البنوك الخاصة والأجنبية فمزال القطاع العام للبنوك مسيطر بنسبة 95%.

-الاستفادة من الريع البترولي بما يخدم عملية التنمية.

-الحاجة إلى الشفافية الكاملة فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية، أي لابد من تطبيق مبادئ الحكم الراشد.

-تفعيل بورصة الجزائر بينما تحتل المرتبة الأخيرة أفريقيا، وذلك لجذب المزيد من المدخرات لتمويل المؤسسات مما يؤدي إلى الرفع الاستثمار وبالتالي الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

-رفع كفاءة رأس المال الأجنبي عن ترشيد الاعتماد على القروض الخارجية والاستخدام الأمثل لها.

-بالنسبة لسعر الفائدة أثبت الواقع الاقتصادي أنه سبب الأزمات حسب كينز، فانحفاض معدلات الفائدة إلى مستويات معدومة لما وجدت أزمات اقتصادي وفي ضمن هذا السياق لا بد من التوجه نحو البديل وتطبيق مبادئ الشريعة الاسلامية في البنوك الجزائرية.

قائمـــــــة المراجـــــــــع

الكـــــــــتب

1. بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
2. رشيد واضح، **المؤسسة في التشريع الجزائري**، دار الهومة، الجزائر، 2002.
3. سميرة إبراهيم أيوب، **صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي دراسة تحليلية تقييمية**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2006.
4. صفوت عبد السلام عوض الله، **البنك الدولي ومشكلات التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث**، دار النهضة العربية، 1993.
5. عبد الجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
6. عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصاد القومي(تحليل كلي)**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003.
7. عبد المطلب عبد الحميد، **السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2013.
8. لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية- دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسيلسة الصرف الأجنبي-**، مكتبة حسن العصرية، لبنان، الطبعة الأولى، 2010.
9. محمد المقبلي، **سياسات الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية**، دار الغيداء، الطبعة الأولى، 2012.
10. مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**،دار الحامد، عمان، الطبعة الأولى، 2009.
11. مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، دار الهومة، الجزائر، 2008.
12. ناصر دادي عدون وآخرون، **مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية-حالة البنوك -**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2004.
13. ناصر عبيد الناصر، **سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي"حالة مصر العربية"**، اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2001.
14. وديع طوروس، **المدخل إلى الاقتصاد النقدي**، المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الأولى، 2011.

المـــــــــجالات

باللغة الأجنبية

1. Susan Schadler, **How successful are the IMF supported ajustement programmes**, Finance and development ,volume 33, Number 2, June 1996.

باللغة العربية

1. بطاهر علي، **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول.
2. بن عنتر عبد الرحمان، **مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وآفاقها المستقبلية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني، جوان 2002.
3. جزيرة معيزي، **الإصلاحات الاقتصادية وانعكاسها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2010**، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، عدد38، جوان 2014.
4. دحو سهيلة، **الاقتصاد الجزائري في إطار برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي**، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد 11، 2009.
5. الطيب الداودي وماني عبد الحق، **تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية**، مجلة المفكر، العدد الثالث.
6. علي صاري، **سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013**، مجلة روئ اقتصادية، العدد السابع، ديسمبر 2014.
7. فارس هباش، **دراسة تحليلية للعلاقة وأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف دراسة حالة الجزائر للفترتين 1992-2001 و 2002-2011**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد14، 2014.
8. كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، العدد الثامن، جانفي 2005.
9. محمد أحمد الأقدي، **سياسات الاستقرار الاقتصادي بين الطموح النظري وإشكالية التطبيق مع إشارة خاصة الجمهورية اليمنية**، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد الأول، يونيو1996.
10. محمد بوهزة، **بعض آثار الإصلاحات على المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية "حالة بعض المؤسسات"**، ،مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، نوفمبر 2001.

المـــــــلتقيات

1. حميدوش علي، **الفقر وآليات محاربته**، ملتقى دولي حول الفقر وطرق محاربته، جامعة الجزائر، يومي 29-30 أكتوبر 2001.
2. زرزار العياشي، **الاطار النظري لسياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية بين متطلبات الخصوصية وشروط المؤسسات الدولية**، ملتقى الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، جامعة باتنة، 12و13 ديسمبر 2009.

الرســـــائل الجـــــــامعية

أطروحة الدكتوراه

1. بن الطاهر حسين، **دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007.
2. سمير آيت يحي، **التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014/2013.
3. فطيمة حفيظ، **الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2011/2010.

رسائل الماجستير

1. أحمد محمد الصالح جلال، **دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية(1990-2003)**،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.
2. إكن لونيس، **السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة(2000-2009)**،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر-03-،2011/2010.
3. برباص الطاهر، **أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد –دراسة حالة الجزائر-**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2009/2008.
4. بناني فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي –دراسة نظرية-**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، اقتصاديات النقود والبنوك، جامعة بومرداس، 2009/2008.
5. بوبلوطة بلال، **أثر تحرير سعر الفائدة على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2008**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.
6. حمادي خديجة، **علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة 1970-2005**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009.
7. حمزة بن حافظ، **دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، مدرسة الدكتوراه تسيير ومانجمنت، فرع تمويل وتمويل دولي والهيئات المالية الدولية، قسنطينة، 2011/2010.
8. زرنوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2006/2005.
9. سعاد مهامهي، **تأثير برامج التعديل الهيكلي على الأسرة الجزائرية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم الديموغرافيا، جامعة باتنة، 2009/2008.

10. شرين محمد فهمي محمد، **أثر تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي على الاستقرار السياسي في مصر(1991-2003)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005.
11. عليواش أمين عبد القادر، **أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2007/2006.

القوانين وتقارير

1. الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 1962-2011.
2. قانون رقم 88-03 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بصناديق المساهمة.
3. تقارير بنك الجزائر.

مواقع

1. http://www.ons.dz/
2. http://data.albankaldawli.org/

الملخص

شغلت برامج الإصلاح الاقتصادي بال المفكرين في الدول المتقدمة والنامية، فمنحت لها دراسات معمقة وبحوث نظرا للأهمية البالغة لبرامج الإصلاح الاقتصادي وأثرها على اقتصاديات النامية المطبقة لهذه البرامج.

خلال التسعينات طبقت الجزائر مجموعة من السياسات الاقتصادية الجديدة شملت العديد من المتغيرات الكلية، وهي سياسات ظهرت عقب الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، وهذه السياسات تسعى إلى إعطاء قوى السوق والقطاع الخاص الأولوية في تحريك الاقتصاد الجزائري ألا في تحقيق معدلات أعلى للنمو والإنتاجية.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح الاقتصادي، السياسات الأصولية، برنامج الثبيت الاقتصادي، برنامج التعديل الهيكلي، التوازنات النقدية.

Résumé

Les programmes de réforme économique préoccupent les penseurs dans les pays développés et en voie de développement, et lui ont donné des études approfondies et de la recherche, compte tenu de la grande importance des programmes de réforme économique et son impact sur l’économie.

Au cours des années quatre-vingt-dix l’Algérie a appliqué un ensemble de nouvelles politiques économiques et inclut plusieurs variables macroéconomiques, qui ont surgi après l'accord avec le FMI, ces politiques visent à donner aux forces du marché et la priorité du secteur privé dans l’évolution de l'économie algérienne et dans la réalisation d’un taux de croissance et de productivité plus élevés.

Mots clés: réforme économique, les politiques fondamentalistes, le programme de stabilisation économique, le programme d'ajustement structurel, les équilibres monétaires.